

**AFRICAN UNION**

**الاتحاد الأفريقي**



**UNION AFRICaine**

**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA    P. O. Box 3243    Telephone 517700    Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادمة الخامسة  
أديس أبابا، إثيوبيا، 25 يونيو - 3 يوليو 2004

-  
الأصل: إنجليزي

EX/CL/106 (V)

**تقرير رئيس المفوضية  
عن أوضاع النزاعات في أفريقيا**

-

**تقرير رئيس المفوضية  
عن أوضاع النزاعات في أفريقيا**

**مقدمة:**

- 1 يُستعرض هذا التقرير تطور مختلف أوضاع النزاعات في القارة منذ إنعقاد دورة المجلس التنفيذي في مارس الماضي.
- 2 وخلال هذه الفترة أحرز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتسوية العديد من أوضاع النزاعات، لا سيما منها أزمة جزر القمر المستدامه منذ 1997 والنزاع في السودان فيما يخص المفاوضات بين الحكومة وحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في بوروندي جرت عملية حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة خلفاً للبعثة الإفريقية في بوروندي وأتاحت ذلك دعم إمكانيات إنجاح العملية التي شرع فيها في البلد منذ التوقيع على اتفاق أروشا في 28 أغسطس 2000. وفي الصومال دخلت منذ قليل عملية المصالحة الشاقة التي شرع فيها برعاية الإيجاد منذ 2002، دخلت في مرحلتها الثالثة والأخيرة التي ستفضي إلى تكوين مؤسسات للفترة الانتقالية. وما يعزز خطوط التوصل إلى إنجاح العملية التماسك الذي أظهرته بلدان الإقليم بلا شك.
- 3 وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية سجل العديد من الصعوبات خلال الفترة قيد البحث، منها على وجه الخصوص الأحداث التي جرت في بوكافو في شرق البلد وما نتج عن ذلك في وقت لاحق من توتر في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويظل الوضع في كوت ديفوار أيضاً يبعث على القلق باعتبار أن عملية المصالحة آلت، فعليها، إلى مأزق، منذ مارس الفارط.
- 4 ولا شك أن أزمة دارفور في غرب السودان تعد من أخطر الأزمات التي يشهدها البلد نظراً لما تختلفه من معاناة لا توصف للسكان المدنيين وما قد ينجر عنها من كارثة إنسانية. ويبذل الاتحاد الإفريقي باتساق مع شركائه جهوداً متواصلة لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة. ومن الواضح أن الأمر يتعلق هنا باختبار قدرة الاتحاد الإفريقي على العمل، بصورة فعالة، على مواجهة النزاعات التي تمزق القارة وتنفيذ مبادئه.
- 5 إن الوضع في القارة يسوده التفاوت على وجه العموم، ويظل التقدم المحرز هشاً مما يعرضه إلى الخطر، فيما يمكن بروز أزمات جديدة. ويعد ما يجري في دارفور أوضح دليل على ذلك.
- 6 وفي هذا الإطار ينبغي تكثيف الجهد الرامي إلى تعزيز السلم والأمن. وفي هذا الصدد لا يتم التأكيد بالدرجة الكافية على أهمية الدور المنوط بمجلس السلم والأمن. وإن إعلان الالتزام المعتمد عند الإطلاق الرسمي لهذا الجهاز في 25 مايو الماضي أتاح فرصة إعادة تأكيد عزم الدول

الأعضاء في المجلس على الإضطلاع بالمسؤوليات التي عهد بها إليه وينبغي الآن تنفيذ هذه العزيمة على أرض الواقع لدعم آمال شعبنا والأمال التي يعلقها شركاؤنا على الإتحاد الإفريقي.

**ثانيا - تطور أوضاع التزاعات:**  
**(أ) جزر القمر:**

- 7- منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي قام الإتحاد الإفريقي بالتشاور مع جنوب إفريقيا بوصفها البلد المنسق للجهود الإقليمية وترويكا الإتحاد الإفريقي المعنية بجزر القمر، بمواصلة جهوده الرامية إلى إتمام تنفيذ اتفاق 20 ديسمبر 2003 بشأن الأحكام المؤقتة بخصوص جزر القمر.
- 8- يسعدني أن أطلع المجلس أنه وفقا للجدول الزمني الذي حدته اللجنة الوطنية الإنتخابية المستقلة وأقرته لجنة متابعة اتفاق 20 ديسمبر 2003 التي يرأسها الإتحاد الإفريقي، فقد جرت إنتخابات مجالس الجزر المستقلة في الفترة من 14 إلى 21 مارس 2004 وإنخابات مجلس الإتحاد في الفترة من 18 إلى 25 إبريل 2004.
- 9- وفي إطار هذه الإقتراعات وتنفيذا للقرار الذي إتخذه الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في يناير 2004 ثم نشر بعثة مراقبة عسكرية. وشاركت هذه البعثة المؤلفة من 41 مراقبا من جنوب إفريقيا وبنين وبوركينا فاسو ومدغشقر وموزمبيق والسنغال وتوجو وموريتانيا، في عملية تأمين البلد والعملية الإنتخابية، وذلك خلال الفترة الإنتخابية قبلها وبعدها. كما قام الإتحاد الإفريقي بنشر بعثة مراقبة الإنتخابات برئاسة السيد نوربارت راتسييرا مونانا رئيس الوزراء السابق والرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا لجمهورية مدغشقر. وقد عمل مراقبو الإتحاد الإفريقي الوافدين من جنوب إفريقيا وكينيا وموريشيوس ومدغشقر وتتنزانيا، جنبا إلى جنب مع المراقبين الآخرين الذين أرسل بهم كل من المنظمة الدولية لفرانكوفونية وجامعة الدول العربية ولجنة المحيط الهندي وفرنسا. وزيادة على ذلك، قدم الإتحاد الإفريقي مساهمة مالية بقيمة 150,000 دولار أمريكي دعما للعملية الإنتخابية.
- 10- فاز أنصار الجزر المستقلة بالإنتخابات التشريعية التي جرت في ظروف قيل أنها مرضية عموما. وعقب هذه الإنتخابات تدشين مجالس الجزر ومجلس الإتحاد. ولم يبق حتى الآن سوى تدشين المحكمة الدستورية التي تكفل دستورية القوانين واحترام مبدأ توزيع الإختصاصات بين الإتحاد والجزر.
- 11- بيد أن هذه العملية لم تجر بدون صعوبات. فقد حاولت جزيرتا موهيلى وأنجوان تعين شخصيات غير منتخبة لتمثيلها في مجلس الإتحاد. ومن الواضح أن هذه المحاولة مخالفة لدستور الإتحاد الذي ينص في المادتين 19 و 20 على أن مجلس الإتحاد يتتألف من 33 نائبا منتخبين لولاية من 5 سنوات منهم 15 منتخبهم مجالس الجزر الواقع 5 لكل جزيرة و 18 منتخبـا

بالإقتراع الشامل وال مباشر فى إطار التصويت للأغلبية باسم واحد وباقتراعين إثنين. وبفضل العمل الذى قام به مبعوثى الخاص والدعم المقدم من الممثلين الآخرين من المجتمع الدولى ضمن لجنة المتابعة فقد إمتدت فى الأخير الجزر المستقلة إلى قبول تعين ممثليها فى مجلس الإتحاد حسب الطريقة الموضحة فى دستور اتحاد القمر.

-12 ولعل المجلس يذكر أن أحد الجوانب الهامة من إتفاق 20 ديسمبر 2003

ينصب على مسائل الميزانية والمسائل الجمركية. وفي إطار لجنة الموأمة التى يرأسها، نيابة عن المنظمة الدولية لفرانكوفونية، السيد مامادو لمين لوم، رئيس الوزراء السابق فى حكومة السنغال السابق، فقد تم تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بجوانب الميزانية والجوانب الجمركية خلال الفترة الانتقالية.

-13 بيد أن عملية تنفيذ الآليات المتفق عليها من جانب الأطراف القمرية

اعتراضتها صعوبات لسبب عدم توفر الإرادة السياسية المطلوبة فى الكثير من الحالات. وتتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى النزاع الذى لا يزال قائما بين الإتحاد والجزر المستقلة بخصوص الميزانية والمسائل الجمركية. وتجرى حاليا بذل الجهود الازمة لتسوية هذا المشكل فى إطار لجنة الموأمة.

-14 شهد الوضع فى الأرخبيل تطورا مشجعا على العموم، وذلك منذ التوقيع على إتفاق 20 ديسمبر ذلك لأن الأهداف المتوازنة فى هذا الإتفاق ثم

تحقيقها بشكل عام. وفي ظل هذا التطور تم إنهاء مهمة نشر المراقبين العسكريين للإتحاد الأفريقي قبل سبتمبر فى 30 مايو 2004.

-15 وأود أن أهنئ الأطراف القمرية لما أظهرته من التزام. وأود أيضا أن

أعرب عن خالص إمتنانى لجنوب إفريقيا التى تنسق الجهود الإقليمية حول القمر وغيرها من بلدان الإقليم والتrocika لعزمها ومساهمتها الفعالة فى الجهود الرامية إلى إستكمال عملية المصالحة فى القمر. وأنووجه بالشكر للدول الأعضاء التى ساهمت بمرافقها فى بعثة المراقبة العسكرية للإتحاد الأفريقي وأود فى الأخير أن أعرب عن إمتنانى لشركاء الإتحاد الإفريقي، وبالاخص المنظمة الدولية لفرانكوفونية وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي وفرنسا وكذا لجنة المحيط الهندى لما أسهمت به من دعم لعملية المصالحة وجهود الإتحاد الإفريقي. ولم يكن بالإمكان تحقيق نتائج فى القمر لو لا التعاون الوثيق الذى قام بين الإتحاد الإفريقي وشريكه.

-16 وأود أن أنشد جميع الأطراف القمرية الإحتفاظ بروح التفاهم الذى سادت

حتى الآن بشكل عام. ويتعين، بالأخص تقادى المبادرة إلى أى مسعى من شأنه توليد التوتر وتعريض ما تحقق من تقدم حتى الآن إلى الخطر. وأعيد تأكيد النداء الملح الذى وجهه إلى الأطراف القمرية مجلس السلم والأمن فى دورته السادسة المنعقدة فى أديس أبابا فى 29 إبريل، لكي تحافظ

بروح المسؤولية والتفاهم اللازم لإستكمال عملية وضع وتشغيل المؤسسات الجديدة لاتحاد جزر القمر.

-17 وسيظل الإتحاد الإفريقي يدعم الأطراف القمرية فيما تنشد من سلام ومصالحة دائمتين. وسيعمل الإتحاد الإفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي على الإسراع بتنظيم طولة مستديرة للماهين، في موريشيوس لأجل تعبئة الموارد المطلوبة للإنعاش الاقتصادي والإجتماعي في الأرخبيل.

**ب) الصومال:**

-18 لقد أطّلعت المجلس خلال دورته الأخيرة على الوضع في الصومال. وأشارت إلى الصعوبات التي تعرّض أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المنعقدة في مbaghati، كينيا، فضلاً عن المشاكل المستمرة داخل الصومال، لا سيما الوضع الإنساني الخطير واستمرار تدفق الأسلحة إلى الفصائل المسلحة وغيرها من المجموعات. ويُسعدني أن أخبركم بأن عمليات السلام بلغت إلى حد الآن مرحلة حاسمة حيث تمت إزالة العديد من العرّاقيل.

-19 ولعل المجلس يذكر أن التوقيع على إعلان سافاري بارك في نيروبي يوم 29 يناير 2004 كان من المفروض أن يكون إشارة لدخول عملية المصالحة مرحلتها النهاية الخاصة بإقتسام السلطة وإنتخاب البرلمان الإنقالي وتكون حكومة ذات قاعدة واسعة. غير أنه برزت من جديد حالات من سوء التفاهم بين الأطراف الموقعة للإعلان نتيجة محاولة بعضها إعادة النظر في بعض أجزاء مشروع الميثاق بهدف إدخال تعديلات عليها. وقد كان العقيد عبد الله يوسف، قائد وفد بونتلاند وبعض قادة الفصائل المنتهون إلى مجلس الإعمار والمصالحة في الصومال من بين من طالبوا بإجراء تعديلات. ونظراً لهذه الخلافات لم يتمكن المؤتمر التقدم إلى المرحلة الثالثة كما كان متوقعاً. وعاد بعض القادة، منهم العقيد يوسف ومحمد ديري إلى الصومال.

-20 وأمام هذه الأزمة أصدر كل من لجنة التسهيل والمرأبين الدوليين بياناً في 16 مارس 2004، في نيروبي يدعون فيه – من بين أمور أخرى – القادة الذين عادوا إلى/أو لا يزالون في الصومال التوجّه، على وجه السرعة إلى نيروبي للمشاركة في المرحلة المتبقية من عملية المصالحة. وكان البيان موجهاً بالأخص على محمد ديري وحلفائه الذين شكلوا مجلس التنظيم الوطني للصومال في جوهار بهدف الشروع في عملية سلام موازية.

-21 وأمام أحداث جوهار وأثارها على عملية السلام أرسلت لجنة التسهيل لمنظمة إيجاد، بالإشتراك مع محفل شركاء الإيجاد – وفداً إلى جوهار في 17 مارس 2004 ويرأسه مبعوثي الخاص، السفير م.أ. فوم. واستهدفت الزيارة هذه إقناع محمد ريري وحلفائه بالعودـة إلى عملية المصالحة.

-22 وفي 21 مارس 2004 إنعقد في جيبوتي إجتماع وزراء الإيجاد برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة أوغندا، السيد أوغستين س. نشيميا لاستعراض عملية المصالحة على ضوء الوضع الأمني في الصومال ونتائج الزيارة إلى جوهار. وأكد الإجتماع ضرورة إرسال وفد من FC لزيارة نيويورك وإطلاع مجلس الأمن على عملية المصالحة والتطورات الحاصلة في الصومال.

-23 ناقش الإجتماع السادس لمجلس السلم والأمن المنعقد في 29 إبريل 2004 من بين أمور أخرى - الوضع في الصومال. وبهذه المناسبة حث المجلس جميع أعضاء لجنة التسهيل على المشاركة في لجنة التسهيل الخامسة للإيجاد المقرر عقدها آنذاك في 6 مايو 2004 في نيروبي على المستوى الوزاري الملائم. ودعا مجلس السلم والأمن أيضاً إلى تماضك اللجنة لتيسير نجاح مؤتمر المصالحة.

-24 وفي اليومين 6 و 7 مايو 2004 إجتمعت في نيروبي لجنة التسهيل في دورتها الخامسة لاستعراض التقدم المحرز في عملية السلام. في ضوء كانت فيه المرحلة الثالثة للمؤتمر على وشك الانطلاق. وحضرت الإجتماع جميع بلدان الإيجاد لتأكيد تجدد التماسك والتوجه المشترك داخل لجنة التسهيل. وشارك في الإجتماع هذا المفوض لشئون السلم والأمن. وأعلن أعضاء اللجنة بصورة رسمية التزامهم الكامل وغير المتحفظ بتوحيد الصفة في تسوية مشكل الصومال بصفة نهائية. كما دعا الإجتماع المانحين إلى ضمان تمويل متواصل وقابل للتنبؤ بما يدفع العملية إلى نهايتها.

-25 إنعقد إجتماع التسهيل الوزاري للإيجاد في دورته السادسة في 21 مايو 2004 بنيروبى. وشارك مبعوثي الخاص م.أ. فوم في هذا الإجتماع وغيره من الدورات اللاحقة. وأطلع السفير بيتوال كييلاجات رئيس المؤتمر الإجتماع على التحضيرات الجارية لإنطلاق المرحلة الثالثة، بما في ذلك النقل الجوى للقيادات العشائرية والتقاليدية الصومالية إلى مbagati للمشاركة في المرحلة النهائية. كما أطلع السفير كييلاجات اللجنة على القيود المالية التي يواجهها المؤتمر. وفي اليوم التالي ونظراً لتوارد عدد كبير من القادة السياسيين والعشائريين والتقاليديين في مbagita - رغم غياب بعضهم، إجتمعت اللجنة بكل واحدة من العشائر الصومالية وهي حاوبي، دارود، ديجل ميريفلى، دير والعشيرة الخامسة وقدمت اللجنة خطوطاً إرشادية عامة للعشائر لتيسير عملها في اختيار وتوزيع أعضاء البرلمان الإنقلي. وفي اختتام المشاورات أطلقت اللجنة المرحلة الثالثة. وفي الوقت ذاته أعادت اللجنة تأكيد ندائها السابق الموجه إلى محف شركاء إيجاد والمانحين الآخرين بتقديم الأموال الازمة.

-26 بحث الإجتماع العاشر لمجلس السلم والأمن المنعقد في أديس أبابا في 15 مايو 2004 الوضع في الصومال. وبهذه المناسبة أكد المجلس أهمية

احترام تاريخ 31 يوليو 2004 كآخر موعد لإنتهاء مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، أكد المجلس عزمه على تعبئة المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات مستهدفة على قادة العشائر الذين يعملون على تقويض عملية السلام بصورة متعمدة. وأعاد المجلس تأكيد التزامه بوحدة وسلامة التراب الصومالي وعزمه على بذل كل ما هو في وسعه لتسهيل نجاح جهود الإيجاد ومساعدة الشعب الصومالي على إعادة بناء بلده.

وفى غضون ذلك ظل الوضع العسكرى فى الصومال هادئاً بشكل عام. ذلك لأن أغلبية العشائر والمجموعات المسلحة، بما فيها تلك التى وقعت على إعلان الدورىت ليوم 27 أكتوبر 2002 الذى نص على وقف الأعمال العدائية لتمكين عملية السلام من المضي قدماً فى ظروف مواتية، هذه العشائر التزمت بروح الإعلان. بيد أنه أفادت التقارير بأن بعض الأجزاء فى الصومال، بما فيها مقديشيو، شهدت تراجعاً وإقتلاعاً فيما بين العشائر.

-27- نظراً لتكرر الإقتال فى مقديشيو، أصدر السفير بيتوال كيبلاجات، رئيس مؤتمر المصالحة بياناً فى 30 مايو 2004 يدعو فيه الأطراف المتحاربة إلى الامتناع عن المزيد من الأفعال العدائية. وناشد القادة التقليديين المبادرة إلى إستعمال مساعيها الحميدة لتسوية المشكل القائم بين أطراف النزاع.

-28- وزيادة على ذلك يسعدنى أن ألاحظ الجهد المبذولة لأجل تنفيذ قرار حظر الأسلحة فى الصومال الذى فرضته الأمم المتحدة بموجب القرار 1519 المؤرخ فى 15 سبتمبر 1992. وينبغى الإشارة إلى القرار 751 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة فى ديسمبر 2003. وقد نص هذا القرار على قيام الأمين العام للأمم المتحدة، بإنشاء فريق متابعة لرصد حالات إنتهاك حظر الأسلحة. وطلب مجلس الأمن أيضاً إلى المنظمات الإقليمية، بما فيها الإتحاد الإفريقي، إنشاء جهات تنسيق لهذا الغرض. ومن دواعى سرورى أن الأمين العام بادر بالفعل إلى إنشاء فريق مراقبة شرع فى أعماله فى مارس 2004. ومن جهة، فإن الإتحاد الإفريقي الذى عين كجهة تنسيق للحظر منذ ذلك الوقت، سيواصل على نحو نشط، تقديم الدعم للجهود الجارية حالياً.

-29- دعا الإجتماع السادس لمجلس السلم والأمن جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بدقة شديدة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فرض حظر الأسلحة على الصومال. وطلب المجلس إلى المفوضية القيام – بالتشاور مع إيجاد دولها الأعضاء – باتخاذ ما يلزم لتعزيز تنفيذ الحظر على الأسلحة. ولم تستلم المفوضية أية إستجابات حتى الآن. وفي وقت لاحق راسل المفوضية أمانة الأمم المتحدة طالبة إياها إرسال وفد فريق المتابعة إلى أديس أبابا لإجراء مباحثات حول ما يمكن أن يقدمه الإتحاد الإفريقي من مساهمة فى تنفيذ

حظر الأسلحة. وفي الوقت الذي يجري فيه إستكمال هذا التقرير، يجرى إتخاذ الخطوات اللازمة لعقد الاجتماع في أديس أبابا.

-31 وخلال الفترة قيد البحث ظلت منطقة أرض الصومال تعيش في جو من السلم والإستقرار النسبيين، مقارنة بالمناطق الأخرى من الصومال، على الرغم مما جاء في التقارير من وقوع بعض الحوادث فيها. ونتيجة لذلك شهدت منطقة أرض الصومال تغييراً ملحوظاً خلال السنوات حيث قدر معدل التسجيل في المدارس بـ 75% مقابل 25% في غيرها من مناطق الصومال. وحققت المنطقة أيضاً تقدماً في مجال الصحة والبنية التحتية. ودعماً لهذه الجهود ظلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الداعمة تنشط باستمرار في أرض الصومال. وزيادة على ذلك، فإن أرض الصومال ما فتئت تشن حملات سعياً للحصول على اعتراف المجتمع الدولي بها. وفي هذا الصدد، طلبت إلى الإتحاد الإفريقي منها صفة المرافق لتمكينها من متابعة التطورات في الإتحاد.

-32 وأود أيضاً أن أوجه العناية إلى الوضع الإنساني المزعزع في العديد من المدن ومناطق الصومال. ويعود السبب في هذه المحنـة الإنسانية إلى تمادي آثار الحرب الأهلية وتدمير الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات مما يعرقل حركة الإمدادات، وانعدام الأمن نتيجة عمليات قطاع الطرق وعناصر الميليشيات، ونظام سقوط الأمطار وحالات الجفاف في بعض المناطق والإمكانات الطبيعية غير المطورة في الأجزاء الجنوبية حيث التروات الطبيعية وتشتد خطرة المشاكل الإنسانية اشتداًداً كبيراً في مقاطعـتي ساناج وسول. وعلى الرغم من أنهما لم تتأثراً من جراء الإقتـال الماضي، فقد شهدتا فترة طويلة من الجفاف مما أدى إلى تقويض الأوضاع المعيشية لسكان ودفعهم إلى النزوح بحثاً عن أسباب العيش.

-33 على مدى السنين ظل قطاع التعليم قليل النشاط حيث بلغت نسبة التسجيل في المدارس 7% فقط في بعض الأماكن وبشكل عام وحسب المنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال فإن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يبلغ 80%. ويعاني قطاع الصحة من نفس الوضع المسؤول بسبب غياب الأدوية ومعدات المستشفيات والنقص الكبير في الأطباء والممرضات وانعدام مرافق النقل وتدهور حالة المستشفيات والعيادات.

-34 ويظل الوضع الغذائي مصدر قلق بالغ في العديد من مناطق البلد وعلى الرغم من تحسن المحاصيل في بعض المناطق، إلا أنه ليس من البسيـر نقلها إلى المناطق المحتاجة إليها نظراً لإنعدام الأمن ووسائل النقل ورداعـة الطرق وسطوة قوات الميليشيات العسائلـية.

-35 كان من الممكن إنهاء مؤتمر المصالحة في وقت مبكر لو لا تواجد بعض العوامل منها تكاثر وتفتت العشائر والمجموعات السياسية الصومالية وعدم التماـسـك بين دول خط المواجهة للإيجـاد التي تتـأـلـفـ منهاـ اللجنةـ الفنيةـ التيـ تـولـتـ إـدـارـةـ مؤـتـمـرـ المـصالـحةـ قبلـ قـيـامـ لـجـنةـ التـسهـيلـ،ـ وكـذـاـ

القيود المالية المفروضة على العملية واستمرار سهولة حصول العشائر والمجموعات الأخرى على الأسلحة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تأخير تقديم المؤتمر، وبالتالي تأجيل إنهائه.

-36 وخلال عملية إستكمال هذا التقرير تركزت مداولات المرحلة الثالثة من مؤتمر المصالحة على اختيار أعضاء البرلمان وتوزيعهم على العشائر الفرعية تمهدًا لتشكيل حكومة إنقاذية للصومال. وتسهيلًا لهذه العملية ومراعاة لقيود المالية التي تواجه المؤتمر واستنادًا إلى المناشدة الصادرة عن لجنة التسهيل الوزارية لإيجاد، فقد قدمت المفوضية مساهمة إضافية قدرها 50000 دولار أمريكي لعملية المصالحة في بداية يونيو 2004.

-37 وأود أن أثني على ما بذلته كينيا وبلدان الإيجاد الأخرى ومحفل شركاء الإيجاد والمرافقون الدوليون من جهود أتاحت سير عملية المصالحة على الطريق الصحيح رغم العرقلة التي اعترضتها. وأود أن أثني – بالأخص – على بلدان الإيجاد لما أظهرته من تماسك في عملية السلام سعيًا – على أساس مشترك – لإعادة السلم والاستقرار الدائمين في الصومال. وأود أيضًا أن أنوه بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي ظلت تقدم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين في الصومال في ظروف يسودها استمرار إنعدام الأمن.

#### **ج ) إثيوبيا / إرتريا :**

-38 منذ الدورة العادية الأخيرة للمجلس التنفيذي لم توقف عن المتابعة الوثيقة لعملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا. وظلت بعثة الإتصال في إثيوبيا/إرتريا التابعة للإتحاد الإفريقي تؤدي مهامها الخاصة بالمتتابعة داخل منطقة الأمن المؤقتة جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا التي هي بمثابة رأس حربة في عملية السلام.

-39 وعلى الرغم من وقوع حوادث فإن التقارير الميدانية المستلمة خلال الفترة قيد الإستعراض أعطت إشارات عن إستباب وهدوء مستمررين في منطقة الأمن المؤقتة غير أنه لم يتحقق أى تقدم ذى بال في تنفيذ مقرر لجنة الحدود الأثيوبية والإرتيرية فيما يتعلق بترسيم الحدود.

-40 إن الجهد التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد لويد آشورثى أخفقت في تحقيق النتائج المرجوة. وقد قام هذا المبعوث بأول زيارة له في المنطقة في فبراير 2004 حيث أجرى مشاورات مع رئيس الوزراء السيد ملس زيناوى في أديس أبابا. غير أنه لم يستقبل من قبل السيد إيسايس أفوركى، رئيس إرتريا.

-41 وفي 12 مارس 2004 إعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1531 بشأن عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا. وبموجب هذا القرار حيث المجلس مرة أخرى وبشدة الطرفين على التعجيل بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا في تنفيذ مهامها ومضاعفة جهودهما

لضمان أمن موظفي البعثة. ودعا المجلس أيضاً الطرفين الإسراع بالتعاون الكامل مع لجنة الحدود وتهيئة الظروف اللازمة لإتمام عملية ترسيم الحدود على وجه السرعة. وفي الوقت ذاته أعاد المجلس تأكيد الأهمية الحاسمة التي يكتسيها الحوار السياسي بين الطرفين وحثهما على تطبيع علاقتهما والإمتناع عن التهديد باستخدام القوة فيما بينهما. وخاتماً أعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل لمبعوث الأمين العام لإثيوبيا وإرتريا وحث كلاً الطرفين - وبالخصوص - حكومة إرتريا على التعامل مع المبعوث الخاص على نحو بناء ودون تأجيل.

وفي 6 إبريل 2004 قمت باستقبال ترويكا الاتحاد الأوروبي بقيادة السيد براين كاون وزير خارجية إيرلاندا الذي كان في زيارة إلى المنطقة بهدف بذل جهود للتعامل - في جملة أمور - مع المأزق الذي تشهده عملية السلام حالياً. وقامت الترويكا في البداية بإجراء مشاورات مع الرئيس إيسايس في 5 إبريل 2004، قبل قدومها إلى أديس أبابا للإجتماع برئيس الوزراء السيد ملس وأطلعته الترويكا على أنها في جميع هذه الظروف كانت قد حثت السلطات الإثيوبية والإرتية على بذل جهود لكفالة مضي عملية السلام قديماً. وذكرت الترويكا أيضاً أنها حثت الرئيس إيسايس على التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ومن جانبى فقد كررت تأكيد التزام الاتحاد الإفريقي بإعادة سلم دائم بين الجارين.

وفي 7 إبريل 2004 قامت وزارة الشؤون الخارجية في حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بإرسال مذكرة مساعدة مرفقة ببعض كاسيتات الفيديو إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي. وتتضمن المذكرة المساعدة أساساً عرضاً تاريخياً للأحداث التي أدت إلى المشكل الحدودي الراهن. وتكرر أيضاً المواقف الماضية للسلطات الإثيوبية من "أن القرار الذي تتوى لجنة الحدود الإثيوبية والإرتية - سواء كان نهائياً أو لم يكن - لا يمكن أن يفضي إلى إقامة سلم دائم وتطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا". وتحدد المذكرة المساعدة أيضاً أن عملية ترسيم الحدود تتطوى في نظر إثيوبيا على خلل حيث لم تجر أية عملية مسح على الأرض ولم يؤدّ أعضاء لجنة الحدود الإثيوبية - الإرتية ولو زيارة واحدة إلى مناطق الحدود ولم يجرؤوا أية جولة بالمروحيات كما لم يبنوا أية جهود للتشاور مع السكان والمجتمعات المتضررة على طول الحدود".

وفي مايو 2004، قمت باستقبال السفير لاجواليا ج. لاجواليا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا الذي أبرز لي عدداً من المشاكل تواجه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا، لا سيما القيود المفروضة على حركات عاملى البعثة هذه في المناطق المتاخمة لمنطقة الأمن المؤقتة، بالأخص من جانب إرتريا. وذكر السفير أيضاً أن المأزق الذي آلت إليه عملية السلام يزداد شدة بسبب إخفاق الإنطلاق بالحوار وتعارض المواقف بين إثيوبيا وإرتريا.

-45 وفي 17 مايو 2004، بعث الأمين العام للأمم المتحدة برسالة إلى الرئيس إيسايس يعلمه بإختصاصات المبعوث الخاص للأمم المتحدة على نحو ما طلب منه. وأوضح الأمين العام أن المبعوث الخاص "لن يسعى إلى إعادة التفاوض بشأن القرار النهائي والملزم الذي اتخذته لجنة الحدود بين إرتريا وإثيوبيا" بل سيركز على تنفيذ إتفاقيات الجزائر وقرارات لجنة الحدود والقرارات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن وتشجيع تطبيع العلاقات بين البلدين". ولم يتم استقبال المبعوث الخاص في إرتريا حتى الآن.

-46 أما الحكومة الإرتيرية فقد أكدت من جانبها ضرورة تنفيذ قرارات لجنة الحدود، بالأخص ما تعلق منها بترسيم الحدود على نحو ما حددته اللجنة، وعدم لزوم إنشاء جهاز بديل. وقد انعكست هذه الآراء بصورة واضحة في الخطاب الذي بعث به الرئيس إيسايس إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 3 يونيو 2004 والذي أكد فيه "أن عملية ترسيم الحدود واضحة تماما باعتبار أن اللجنة نظرت فيها بجزيئاتها الكاملة. وبهذا الإعتبار أصبحت هذه العملية عملية مسواة من الناحية القانونية فلا تحتاج إلى ترخيص أو حسن النية من جانب الطرفين. كما أنها لا تحتاج إلى تدخل جهة ثالثة أو "جهاز" أو عملية جديدة. وذكر الرئيس أيضا أن الصعوبات التي تواجه عملية السلام إنما ترجع إلى رفض "إثيوبيا" للقرار وخرقه لجميع الإتفاقيات المتعلقة بالعملية".

-47 شهدت الفترة قيد البحث تدهورا حادا في العلاقات بين إرتريا وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا، بالأخص في مارس وإبريل 2004. واشتكت الحكومة الإرتيرية من بعثة الأمم المتحدة وموظفيها وقامت في الوقت ذاته بفرض قيود على حركات موظفي البعثة الأممية في مناطق متاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة وأجزاء أخرى في إرتريا.

-48 وفي ظل هذه الظروف أصدر مجلس الأمن بيانا في مايو 2004 أعرب فيه أعضاءه عن قلقهم إزاء تدهور التعاون بين إرتريا وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا. وأحاطوا مع القلق علما باستمرار القيد المفروضة على حرية حركات البعثة، بالأخص في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وإغلاق طريق الإمدادات الرئيسي لقوات بعثة الأمم المتحدة في القطاع الغربي، من جانب السلطات الإرتيرية. ونظر المجلس أيضا بخيبة أمل إلى رفض إثيوبيا أجزاء هامة من القرار الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية الإرتيرية. وفي بيان مؤرخ في 24 مايو 2004، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن فزعه إزاء الهجمات العلنية التي شنها إرتريا ضد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا. وأعرب في ذات الوقت عن أمله في أن يتعامل كلا الطرفين، لا سيما إرتريا، مع بعثة الأمم المتحدة بصورة بناءة.

-49- وفي غضون ذلك إستمرت إجتماعات التنسيق العسكري بين القادة العسكريين الإثيوبيين والإرتريين على وجه سليم، بما فى ذلك تلك المنعقدة على مستوى القطاع المحلي. وانعقد الإجتماع الأخير للتنسيق العسكري في 10 مايو 2004 في نairobi أما إجتماعات التنسيق العسكري على الصعيد القطاعي فقد إنعقدت في القطاع الغربي والقطاع الأوسط في مارس وإبريل 2004 على التوالي. وانعقد الإجتماع الأول للقطاع الشرقي في 21 إبريل 2004. وتساهم هذه الإجتماعات المستمرة في ضمان مشاورات منتظمة بين القيادتين العسكريتين لطرفى النزاع. وتساعد أيضاً في إتاحة فرصة التباحث بين الطرفين حول الحوادث الحدودية.

-50- وفي الختام يتبعن على المجتمع الدولي إشراك البددين لأجل التغلب على المأزق الحالى الذى آلت إليه عملية تنفيذ اتفاقياتهما للسلام.

**د ) السودان:**

-51- لا تزال المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش تخطو خطوات نحو تحقيق إتفاق شامل. وقد وقع الطرفان بالفعل سلسلة من الإتفاقيات الجزئية حول إقسام الثروة والترتيبات الأمنية. وفي 26 مايو 2004 تحقق المزيد من التقدم على إثر توقيع الطرفين ثلاثة بروتوكولات بشأن إقسام الثروة والمناطقين المتنازع عليهما في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وأبيي. ويشمل البروتوكول بشأن إقسام الثروة مسائل لحاسمة مثل العاصمة القومية، الهيكل الحكومي، الدين والإسترقاق، على سبيل المثال لا الحصر وتغطي البروتوكولات الثلاثة المسائل الأخيرة المتنازع عليها والتى ورد تحديدها في بروتوكول ما شاكوس، الموقع في يوليو 2002.

-52- وفي 5 يونيو تم في نairobi إطلاق المرحلة النهائية لعملية السلام في السودان في حفل أقيم برئاسة الرئيس موای كيياكي وحضور نائب الرئيس السوداني السيد على عثمان طه والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش التى يرأسها جون جارانج. وقد مثل الإتحاد الإفريقي فى هذا الحفل مبعوثى الخاص إلى السودان السيد بابا جانا كينجى. وحضر الحفل أيضاً وزير خارجية مصر والوزير النرويجى للتعاون والأمين العام لجامعة الدول العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإفريقية.

-53- واستهدف الحفل إعادة تأكيد النصوص المتطرق إليها والإشارة إلى عزم الطرفين السودانيين على مواصلة المفاوضات بشأن الجوانب المتبقية وحتى نهايتها. ووقع الطرفان "إعلان نairobi بشأن مرحلة السلام النهائية فى السودان" الذى يعكس إتفاق الطرفين على أن جميع القضايا فى النزاع السودانى تمت تسويتها، بإستثناء الإتفاقيات اللازم التوصل إليها بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار وطرق تنفيذ إتفاق السلام الشامل

والضمادات الإقليمية والدولية. ومن الأهمية بمكان الملاحظة بأنه – سعياً للإحتفاظ بقوة الدفع المتوفرة فقد إنلزم الطرفان بإستئناف المفاوضات حول هذه القضايا المتبقية في 22 يونيو 2004.

-54 إتساقاً مع مقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي المنعقد في مابوتا في يوليو 2003 عقدت اللجنة الوزارية للاتحاد الإفريقي المعنية بإعادة بناء السودان في المرحلة بعد النزاع دورتها الإفتتاحية في 15 مارس 2004 في أديس أبابا. وخلال هذا الاجتماع اعتمدت اللجنة برئاسة جنوب إفريقيا إختصاصاتها ووضعت برنامج عملها. ويجرى إتخاذ خطوات حالياً لإعداد طرق تتنفيذ برنامج العمل هذا.

-55 إن إتفاق السلام الشامل المبرم لا يضع حداً لمعاناة الشعب في جنوب السودان فقط بل يمثل منعرجاً في تاريخ السودان والإقليم ككل. ومن هذا المنطلق ينبغي بذل كل الجهود لضمان التفيذ الصحيح للالتزامات التي قطعها كل من الطرفين على نفسه ومساعدتهما على فتح فصل جديد وأعد في تاريخ بلددهما.

#### دار فور:

-56 على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز نحو تحقيق سلم دائم في جنوب السودان لا يزال الوضع في دارفور مصدر قلق بالغ بالنسبة للاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي برمته. وعلاوة على الصراعات بشأن الموارد مثل الأرض والمياه والإستياء السياسي في السائد بين المجموعات المحلية، فإن الأزمة الراهنة تعزى – بقدر كبير – إلى الأنشطة التي تقوم بها مليشيات جانجاويه. وقد شنت هذه المجموعة حملة هجوم وتدمير ضد السكان المدنيين في العديد من أجزاء دارفور، في الآونة الأخيرة. وأدى هذا الوضع على تشريد المدنيين بصورة قسرية وعلى نطاق واسع حيث أضطر أزيد من 1000000 نسمة إلى التشرد داخلياً فيما لجأ إلى تشارد البلد المجاور، نحو 150000 شخصاً.

-57 اعتباراً لخطورة الوضع في دارفور قام الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي ببذل جهود متواصلة ضماناً لاتخاذ التدابير الفعلية لحماية السكان المدنيين وتفادياً لمزيد من التدهور للوضع الإنساني. وقد أفضت تلك الجهود إلى البدء في المفاوضات، بواسطة تشارد، بين الحكومة السودانية، من جهة وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، من جهة ثانية. وهي المفاوضات التي أفضت إلى توقيع إتفاق وقف النار الإنساني، في دارفور، في 8 إبريل 2004.

-58 إن إتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الذي تم التفاوض بشأنه بدعم من الاتحاد الإفريقي وأعضاء آخرون من المجتمع الدولي ينص – فيما ينص عليه – على وقف إطلاق النار وإنشاء لجنة مشتركة ولجنة وقف إطلاق النار، فضلاً عن تيسير عملية تسليم المساعدات الإنسانية وتهيئة ظروف

مواثية لتسليم الإغاثة الطارئة. وقد إتفق الطرفان على الاجتماع في وقت لاحق للتفاوض بشأن التسوية الشاملة والنهائية.

-59 وكتابعة للاتفاق والقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي في 13 إبريل 2004، ثم إيفاد بعثة إستطلاعية من عشرة أعضاء بقيادة الإتحاد الإفريقي إلى كل من السودان وتشاد في الفترة من 7 إلى 16 مايو 2004. وقد أنسنت إلى هذه البعثة المؤلفة من ممثلى الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وتشاد وفرنسا والولايات المتحدة، مهمة تقييم الوضع على أرض الواقع في ظل النشر المرتقب للمراقبين العسكريين في منطقة دارفور.

-60 وفي غضون ذلك وقع كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على إتفاق تؤكّد فيه هذه الأطراف من جديد إستعدادها لعقد مؤتمر عام يضم جميع ممثلي دارفور – تحت رعاية الوساطة التشاورية وبمساعدة المجتمع الدولي، بهدف مناقشة الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي السائد في دارفور سعيا لإيجاد تسوية شاملة ونهائية بين أطراف النزاع.

-61 وخلال حفل تنصين مجلس السلم والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 25 مايو 2004، في أبيس أبيبا، أعاد المجلس تأكيد فلقه إزاء الوضع السائد في دارفور، وبالخصوص إزاء إستمرار الوضع الإنساني وإزاء ما تناقلته التقارير من إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في هذه المنطقة منذ بداية الأزمة. ورحب المجلس بالقرارات التي أعلنتها الحكومة السودانية والرامية على تيسير عمل الوكالات الإنسانية والتحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان. وقد رخص لى المجلس أيضاً بإتخاذ جميع الخطوات الازمة لضمان المتابعة الفعلية لاتفاق وقف إطلاق النار، وبالخصوص عن طريق نشر بعثة مراقبى الإتحاد الإفريقي معززة بالمكون المدنى المطلوب وعنصر الحماية، عند اللزوم، وذلك لمساندة عمل لجنة وقف إطلاق النار، بناء على نتائج البعثة الإستطلاعية التي قادها الإتحاد الإفريقي إلى كل من السودان وتشاد.

-62 وفي يومي 27 و 28 مايو 2004 انعقد في أبيس أبيبا إجتماع إستشارى حول دارفور، حضره كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، فضلاً عن ممثلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي 28 مايو 2004 وقعت الأطراف السودانية الإتفاق بشأن طرق إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في منطقة دارفور ويشمل الإتفاق – من بين قضايا أخرى – تشكيل لجنة وقف إطلاق النار واحتصاصاتها على نحو ما نص عليه إتفاق وقف إطلاق النار الإنساني، فضلاً عن طرق رصد إنتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها.

-63 وفي أعقاب التوقيع على الإتفاق، عقدت لجنة وقف إطلاق النار إجتماعها الإفتتاحى فى المقر الرئيسي للإتحاد الإفريقي وبهذه المناسبة كررت الأطراف السودانية إلتزامها بالتنفيذ الصارم لإتفاق وقف إطلاق النار الإنساني وتعهدت بالتعاون الكامل مع بعثة المراقبين.

-64 وفي الوقت الذى يجرى فيه إستكمال هذا التقرير فقد تم بالفعل نشر الفوج الأول من مراقبى الإتحاد الإفريقي فى دارفور. ومن المقرر نشر نحو 120 مراقبا عسكريا منهم أزيد من النصف من قبل الإتحاد الإفريقي ونحو 270 محاميا للمراقبين العسكريين. وتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للبعثة لسنة الواحدة ما يزيد بقليل على 26 مليون دولار أمريكي. ويسعدنى أن أطلع المجلس على أن حكومة المملكة المتحدة ساهمت، بالفعل، بمبلغ 3 دولارات أمريكي، فيما تم إتخاذ الخطوات لضمان أموال إضافية من الإتحاد الأوروبي، اعتبارا لمرفق السلم الذى تم إنشاؤه حديثا، ومن شركاء الإتحاد الإفريقي الآخرين.

-65 وكما أشرنا إليه سابقا فإن الوضع الإنسانى فى دارفور بالغ الخطورة. وفي 3 يونيو 2004 إنعقد فى جنيف إجتماع الإنذار الرفيع المستوى للمانحين بحضور مثل الإتحاد الإفريقي ويشير البيان المشترك الصادر عن الرئيسين للإجتماع (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي) إلى أن عدد السكان الذين من المتوقع أن يحتاجوا إلى مساعدة إنسانية فى 2004 سيبلغ 2ر2 مليون نسمة. ويؤكد أنه ما لم تتخذ إجراءات فورية لتوفير الحماية والإغاثة فإن الأزمة ستزداد تفاقما مما سيعرض آلاف السكان إلى الخطر. ويؤكد البيان أيضا ضرورة الرفع الفورى لجميع القيود المتبقية المفروضة على موظفى المساعدات الإنسانية والإمدادات والمعدات وطائرات النقل. ويدعو البيان المشترك أيضا المانحين إلى تقديم الدعم الفورى والى السخى لسد العجز فى الأموال المخصصة لمساعدة الإنسانية فى دارفور تشارد لعام 2004 والمقدر بـ 236 مليون دولار أمريكي.

-66 إننا لن نكون مبالغين إذا أكدنا الحاجة إلى المعالجة بشكل فعال - للنزاع الحالى وما يتربى عليه من أزمة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الإتحاد الإفريقي من واجبه القيام بدور ريادى فى تسوية هذه الأزمة. ومما يكتسى أهمية خاصة فى هذا الصدد الحاجة إلى ضمان حماية السكان المدنيين والحيولة دون تزايد التدهور فى الوضع الإنسانى.

#### هـ) بوروندى:

-67 بعد سنين من النزاع العنيف بشكل خاص سجلت عملية السلام فى بوروندى تقدما ملمسا إنعكس فى تنفيذ إتفاق أروشا للسلام والمصالحة فى بوروندى، الموقع فى 28 أغسطس 2000 والذى يمثل إحدى الأدوات المرجعية فى إدارة الحياة الوطنية، وكذا تنفيذ إتفاقات وقف إطلاق النار المنجزة عن إتفاق أروشا والتى أسهمت فيها البعثة الإفريقية فى بوروندى

إسهاماً كبيراً، مما أدى في الأخير إلى تطهير الجو السياسي واستعادة الأمن في 16 مقاطعة من بين المقاطعات الـ 17 الموجودة في البلد. وقد أصبح مجموع الحركات السياسية المسلحة تقريباً ممثلاً في الوقت الحاضر في المؤسسات الإنقالية.

-68- إلا أن هناك ثلث مسائل تسترعي انتباها اليوم وهي:

أ) مسألة الانتخابات التي وصل النقاش بشأنها إلى مرحلة متقدمة من دون توصل الأطراف إلى اتفاق بشأنها إلى حد الآن،

ب) مسألة إدماج المتراربين التي بلغت التحضيرات بشأنها شوطاً بعيداً نظراً لتعهد المجتمع الدولي بتمويلها،  
ج) وأخيراً المسألة المبرحة التي يطرحها حزب تحرير هوتو/  
قوى التحرير الوطني، وهي الحركة السياسية الوحيدة التي لم تتضمن إلى عملية السلام.

-69- لعل المجلس يذكر أن بروتوكولات بريتوريا الموقعة في 8 أكتوبر و 2 نوفمبر 2003 بين الحكومة الإنقالية والمجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية التابع لبيار نكورو نزيزاً، إلى جانب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الطرفين، في دار السلام، في 16 نوفمبر 2003 خلال القمة العشرين للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي – قد أذن بانطلاق جديد لعملية السلام. ومن الواضح أن توصل الطبقة السياسية إلى اتفاق حول مسألة تنظيم وإجراء انتخابات من شأنه تيسير إعتماد البرلمان الدستوري ما بعد الفترة الإنقالية، وقانون الانتخابات والقانون المجتماعي. كما أنه سيسمح بالشرع في التحضيرات استعداداً للوفاء بموعد أول نوفمبر 2004 المحدد، وفقاً لأحكام اتفاق أروشا للسلم والمصالحة في بوروندي.

-70- تم بحث مسألة الانتخابات خلال القمة الحادية والعشرين للمبادرة الإقليمية المنعقدة في 5 يونيو 2004، في دار السلام بحضور وفد الإتحاد الإفريقي الذي ترأسه المفوض المكلف بشؤون السلم والأمن. وينبغى التذكير، في هذا الصدد، بأن الخلافات التي برزت خلال محمل الأحزاب السياسية والحركات السياسية المسلحة الذي نظمه رئيس الجمهورية في مارس وإبريل 2004 استمرت خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في 27 مايو وأول يونيو 2004 والتي التقى فيها الوسيط، نائب الرئيس يعقوب زوما بكل من الحكومة والجبهة من أجل الديمقراطية والمجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع الوطني التابع لـ نكورو نزيزاً. وظهرت نفس الخلافات خلال القمة الحادية والعشرين للمبادرة الإقليمية. وبالفعل فقد رفض الإقليم إقتراح الرئيس دوميسيان ندازيزيا بتمديد الفترة الإنقالية بسنة واحدة ووضع جدول انتخابات جديد تقوم بإعداده، الحكومة الإنقالية. وطلبت القمة بتنظيم انتخابات بهدف

احترام الجدول الزمني المقرر في اتفاق أروشا، وإن كان هناك حاجة إلى توخي قدر من المرونة في تنفيذه.

-71 وخلال الفترة قيد البحث ظهرت صعوبات داخل المجلس الوطني على إثر توسيع العضوية في هذه المؤسسة ومكتبها بحيث تحول عدد الأعضاء فيها من 183 إلى 219 عضواً وعدد الأعضاء في المكتب من 5 إلى 8 أعضاء بعد إنتقاء 13 من الضباط المتقاعدين من عرق التوتسى والمنتسبين إلى القوات البوروندية المسلحة، وقبول أعضاء من الحركات السياسية المسلحة التالية:

- المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية قوات الدفاع عن الديمقراطية التابع للسيد نكورو نزيزا (15)،
- كازى – قوات الدفاع عن الديمقراطية KAZE-FDD
- \*. (4) JEAN BOSCO .  
\*\* التابعة لـ U KIE NDARYIKENGU
- إيكانزو / جبهة التحرير الوطني التابعة لـ ALAINMUGARABONA .

-72 لقد أفضى إنتقاء كبار الضباط 13 والمحالين على المعاش إلى جانب ما لوحظ من أن طريقة إنتخاب أعضاء المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية في مكتب المجلس لم تجر وفقاً للنظام الداخلي للمجلس الوطني، أفضى إلى أزمة داخل هذه المؤسسة مما حدا بباب حركة UPRONI وحركة CNDD-FDD التابعة لـ نكورو نزيزا وغيرهما من الحركات العاملة إلى مقاطعة أعمال المجلس. ومع ذلك فإن عملية توسيع العضوية في المجلس، إنما هي إستجابة – من حيث المبدأ – ل الاحتياجات المتعلقة بالحفاظ على التوازنات العرقية التي تم الإتفاق عليها في أروشا وإعادة تأكيدها في دار السلام.

-73 وشهدت الحكومة من جانبها أيضاً وضعاً مماثلاً بعد أن قرر المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية CNDD/FDD تعليق مشاركته مؤقتاً في إجتماعات مجلس الوزراء إحتجاجاً على ما أسماه بالتطاول في تنفيذ إتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في 16 نوفمبر 2003، لا سيما فيما يتعلق بتعيين أعضائه في الإدارة الإقليمية والسلك الدبلوماسي ومناصب إدارة المؤسسات العامة. وقد تم تسويه هذا المشكل، بعد ما قامت الحكومة بتعيين هؤلاء الأعضاء المعنيين.

-74 وعلى الصعيد العسكري، شرعت الحكومة الإنقلالية، منذ 15 مارس 2004 بتدريب وحدة حماية متخصصة تتالف في الوقت الحاضر من عناصر القوات البوروندية المسلحة وعناصر تابعة للمجلس الوطني الذي

\* معروفة سابقاً بالمجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، جناح NDAYIKENGURU .

\*\* معروفة سابقاً بحزب تحرير شعب هوتو، جناح MUGABARABONA

يرأسه السيد نكورو نزيزا فقط. أما الحركات الأخرى فقد منحت حصة من العناصر سيتم تدريبيهم في أجل قريب.

-75 يمثل أحد التطورات ذات الأهمية في الفترة قيد البحث، في إعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في 21 مايو 2004، قراراً يرخص بموجبه، لفترة مبدئية من ستة شهور، نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك وفقاً لاتفاقات وقف إطلاق النار لشهرى أكتوبر وديسمبر 2002 وطلبات الإتحاد الإفريقي المكررة للبلدان الإقليم ويسليغ عدد الجنود في عملية الأمم المتحدة في بوروندي ما لا يزيد على 5650 جندياً على أن تتألف هذه القوة من قوات بعثة الإتحاد الإفريقي في بوروندي (MIAB) في مرحلة أولى. وقد جرت عملية تسليم المسؤولية فيما بين البعثتين في أول يونيو 2004. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن خالص تقديرى للدور الذى قامت به بعثة الإتحاد الإفريقي في بوروندي وإمتنانى للبلدان التى ساهمت بقواتها، وهى جنوب إفريقيا وموزمبيق، على ما قدمنه من تضحيات. كما أننى أتوجه بالشكر إلى البلدان التى ساهمت بمرافقها وهى بوركينا فاسو والجابون ومالي وتونس وتوجو.

-76 كانت البعثة الإفريقية قد بدأت في الإنتشار داخل البلد قبل إنتشار عمليات الأمم المتحدة في بوروندي. وهكذا تكفلت القوات الإثيوبية منذ 14 مايو 2004 بالمركز الثاني لتسيير الجنود، موقع أوتراكو الموجود في مقاطعة جيتاجا بينما كانت قوات رواندا على إستعداد للنشر في مقاطعة بوبانزا.

-77 كانت مسألة حزب تحرير شعب هوتو/قوات التحرير الوطنية موضوع قمة مصغرّة جمعت في دار السلام كلاً من الرئيس يوري موسيفيني وبنجامين مكابا ودوميسيان ندابيزازى في 8 مايو 2004. وكان رؤساء الدول قد قرروا، خلال القمة الإقليمية الحادية والعشرين، فرض قيود فورية على حركات قادة وأعضاء حزب تحرير شعب هوتو. وتهدّف هذه القيود إلى منع هذه الحركة "من تشكيل خطر على السلم والأمن في بوروندي". ودعا رؤساء الدول جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي كافة إلى تطبيق نفس القيود. وطالب رؤساء دول الإقليم مجلس السلام والأمن للإتحاد الإفريقي بأن يوصي باتخاذ إجراء سياسي وقانوني ملائمين ضد قوات جبهة التحرير الوطنية في خلال الشهور الثلاثة القادمة إذا لم تنضم في نهاية هذا الأجل إلى عملية السلام.

-78 ومن جهته أجرى ممثلى الخاص في بوروندي مكالمة هاتفية مع الناطق باسم هذه الحركة، أكد له فيها من جديد موقف الإتحاد الإفريقي من أن ليس هناك بديل عن المفاوضات. واستقبل ممثلى الخاص أيضاً مبعوث هولندا في إقليم البحيرات الكبرى، السفير فرادريك الذي تحدث معه حول هذه المسألة مشجعاً إياه مواصلة جهوده.

-79 يظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني مزعزاً. ومن ثم ضرورة ضمان الإسراع بتقديم دفعات المساعدة التي أعلنها المجتمع الدولي خلال محف شركاء بوروندي في التنمية.

-80 وفي الوقت ذاته تتواصل جهود إعادة اللاجئين إلى الوطن من يعيشون في مخيمات في تنزانيا، وذلك طبقاً للاتفاق الثلاثي المبرم في 2001، بين الحكومة البوروندية والحكومة التنزانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين وسجل في 2003 نحو 90197 عائداً إلى الوطن بينما عاد إلى الوطن نحو 15808 لاجئاً خلال الفترة من يناير إلى نهاية إبريل 2004، حسب مفوضية الأمم المتحدة، ولا تزال عملية عودة اللاجئين بأعداد ضخمة إلى الوطن تشكل تحدياً كبيراً، ذلك لأن غياب الموارد المالية اللازمة لتمكين اللجنة الوطنية لإعادة دمج المنكوبين من أداء أنشطتها على الوجه الأكمل على جانب قضية الأراضي تشكل كلها عرقل تحول دون نجاح سياسة إعادة دمج العائدين والمنكوبين.

-81 لا يزال النقاش حول إجراء الانتخابات في المواعيد المحددة في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي يمزق الطبقة السياسية البوروندية بين مناصرين لعقد انتخابات في نهاية المرحلة الإنقالية (أكتوبر 2004) ومؤيدين لتأجيل هذه الانتخابات وكل طرف متمسك بموقفه واليوم تتجه الأنماط نحو الوسيط الذي من المفترض وصوله بوجمبورا في الأيام القليلة القادمة بعد أن فوضت له القمة الإقليمية الحادية والعشرين بمساعدة الحكومة البوروندية الإنقالية والأطراف البوروندية على التوصل في أقرب أجل ممكن إلى حل وسط بشأن المسائل المرتبطة بتقسيم السلطة وسيواصل الاتحاد الإفريقي من جانبه دعم الجهود المبذولة حالياً لمساعدة البورونديين على إيجاد إجماع يراعى إهتمامات كل الأطراف.

#### **هـ) جمهورية الكونغو الديمقراطية:**

-82 لقد أكدت، في تقريرى المرفوع إلى الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي، على ما تم إحرازه من تقدم ملموس في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

-83 ومنذ ذلك الحين ساهم بعض التطورات في تباطؤ هذه التطور وأثارت تساؤلات حول مستقبل العملية كل التي لم تحد عن طريقها بفضل الدعم الثابت الذي قدمه المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد - بوجه خاص - على صعوبة التعايش بين مختلف الأطراف الفاعلة في المرحلة الإنقالية والآثار الضارة الناتجة عن هذا الوضع بالنسبة للثقة فيما بين هذه الأطراف. وأود أيضاً أن أشير إلى التأثير الكبير في إنجاز الأهداف الرئيسية التي حددها الكونغوليون لأنفسهم خلال الفترة الإنقالية. ويتعلق الأمر بصياغة واعتماد نصوص قانونية، بالأخص ما يرتبط منها بالإنتخابات واستعادة سلطة الدولة على مجموع أنحاء التراب الوطني وإقرار السلام في البلد، بالأخص في منطقتي الشرق وشمال الشرق وإنشاء

## جيش وطني موحد وإدماج مصالح الأمن وإستئناف التعاون مع البلدان المجاورة.

-84 ذلك هو السياق الذي جرت فيه أحداث ليلة 27 إلى 28 مارس 2004 التي أدانها المجتمع الدولي. وبهذه المناسبة قمت بنشر بلاغ أعربت فيه عن بالغ قلقى ودعوت جميع الأطراف الكونغولية والشعب الكونغولي بأكمله إلى إلتزام جانب الوحدة للمضى بالمرحلة الإنقالية قديما إلى نهايتها.

-85 وفي نفس السياق أيضا تمكنت عناصر منشقة عن الجيش الوطني الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أسبوع من المعارك، من فرض رقابتها على مدينة باكوفو، في جنوب كيفو، وذلك في 2 يونيو 2004. وفي أعقاب هذا قمت بنشر بلاغ أكدت فيه – من بين أمور أخرى – إدانة الشديدة لهذا العمل ودعوت الجنود المتمردين إلى الإنسحاب من المدينة. كما دعوت بلدان الإقليم إلى التحلّي بروح التحاور والتشاور في علاقاتها وتوحيد جهودها لتعزيز قوة الدفع التي تشهدها حاليا المنطقة. وينبغي أيضا الإشارة إلى محاولة الإنقلاب التي وقعت في 11 يناير 2004. وإنى لمرتاح في هذا الصدد لتمكن السلطات الكونغولية من إخاق هذه العملية بصفة هادئة.

-86 وخلال إجتماعه الحادى عشر المنعقد في 4 يونيو 2004، أدان مجلس السلام والأمن بشدة الإستيلاء على مدينة بوکافو وأعمال النهب والإغتصاب وما صاحب هذه العملية من إنتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. كما أدان المجلس أعمال التحرير على العداء العرقي وناشد الأطراف المعنية ضبط النفس والسعى لإيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار. وطالب المجلس المتمردين بتسلیم المقاطعة بسرعة إلى السلطات المدنية والعسكرية التي عينتها الحكومة . وأعاد تكرار الدعم الكامل للاتحاد الإفريقي لعملية السلام والمصالحة ولمؤسسات المرحلة الإنقالي وأعاد تأكيد دعمه لبعثة مراقبى الأمم المتحدة فى الكونغو (MONUC) . وطلب إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة تعزيز قوات البعثة الأممية لتمكينها من مضاعفة دعمها الفعال لعملية السلام. وفي هذا الصدد، ناشد الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي الإستعداد لوضع قوات تحت تصرف الأمم المتحدة دعما لبعثة مراقبى الأمم المتحدة فى الكونغو (MONUC) . وفي الختام دعا المجلس حكومات بلدان الإقليم إلى العمل أكثر على تهيئه جو من الثقة وال الحوار وتدعميم العلاقات فيما بينها.

-87 وفي الوقت الذي يجرى فيه إستكمال هذا التقرير كانت تتوارد بعين المكان بعثة الاتحاد الإفريقي التي أوفرها إلى المنطقة برئاسة الممثل الدائم للسنغال لدى الاتحاد الإفريقي والرئيس لمجلس السلام والأمن لشهر يونيو. ويتمثل هدف هذه البعثة التي تضم أيضا الممثل الدائم لزامبيا لدى الاتحاد الإفريقي والرئيس للجنة الاتحاد الإفريقي للاجئين والمشردين والشئون

الإنسانية، يتمثل في السعي على تخفيف حدة التوتر الحالية كما دعا إليه بلاغ مجلس السلام والأمن وكذا تيسير إنعاش عملية السلام.

-88 وعلى الرغم من هذه الصعوبات ظلت المؤسسات الرئيسية تشغله مما سمح بتسجيل بعض التقدم في تنفيذ المرحلة الإنقالية. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى خارطة الطريق للمرحلة الإنقالية التي نشرت في 20 إبريل 2004 والإتفاق التي تم بين الأطراف الكونغولية بشأن توزيع مناصب المحافظين ونواب المحافظين وتعيينهم في مختلف المقاطعات وينبغي أيضا الإشارة إلى التشاور الجارى بين الحكومة ورؤساء المجموعات المسلحة.

-89 سعيا لإنجاح عملية السلام لا يزال الإتحاد الإفريقي، من جانبه، يدعم جهود الكونغوليين الرامية إلى ضمان النهاية السلمية للمرحلة الإنقالية وإن الإتحاد الإفريقي بوصفه عضوا في اللجنة الدولية لمساندة الفترة الإنقالية واللجنة الفنية المكلفة بدعم أنشطة اللجنة الانتخابية المستقلة لا يدخل أية جهود - من خلال ممثليه الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية - للحد من سوء التفاهم بين الأطراف وتقريب وجهات نظرها حول المسائل الأساسية لعملية السلام.

-90 دعما لعمل الإتحاد الإفريقي في الميدان شجعني مجلس السلام والأمن المنعقد في دورته الخامسة في 13 إبريل 2004 - من بين أمور أخرى - على إيفاد فريق مشترك بين الإدارات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم تطور عملية السلام وتحديد الطرق التي يمكن بها للإتحاد الإفريقي دعم الجهود المبذولة حاليا. وإنى مصر - عند نهاية عملية التقييم هذه - على إيجاد الظروف الميدانية التي تسمح بدعم التفاعل بين الإتحاد الإفريقي والأطراف الفاعلة في عملية السلام والشركاء الخارجيين المكلفين بمساندة المرحلة الإنقالية.

### ز ) جمهورية أفريقيا الوسطى:

-91 ظلت المفوضية ترصد تطور الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ إنعقاد الدورة الأخيرة للمجلس، وذلك في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد والتي ساهمت في تكرر حالات عدم الاستقرار في البلد والتدابير المتخذة لضمان العودة إلى النظام الدستوري.

-92 وخلال الفترة قيد البحث لم يشهد الوضع الاقتصادي والإجتماعي أي تحسن ملحوظ. واقتصرت الحكومة تخفيض مرتبات الموظفين بنسبة 30% ورفضت النقابات العمالية هذا الإجراء. بيد أن الحكومة توصلت إلى اتفاق مع نقابات المعلمين بحيث أصبح إجراء التخفيض ينطبق فقط على المرتبات التي تزيد أو تساوى 200 فرنك غرب إفريقيا. ومن جهة أخرى فقد أثبتت بعثة تم إيفادها إلى بانجي في يناير 2004 ومتألفة من خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، أن الوضع الاقتصادي جد خطير ويحتاج الأمر إلى إتخاذ سلسلة من

الإجراءات المحددة. ومن جانبه، أعلن وزير الاقتصاد والمالية مؤخراً أن جمهورية إفريقيا الوسطى مؤهلة للاستفادة من برنامج التيسير في مرحلة ما بعد النزاع التي يرعاها صندوق النقد الدولي.

-93 في يوم 15 مارس 2004، إحتفل الجنرال فرانسوا بوزيزي بالعيد السنوي الأول للإنقلاب الذي سمح له باعتلاء سدة الحكم. وقد قاطع هذه التظاهرات أغلب الأحزاب السياسية، بما فيها بعض أعضاء عملية التشاور التي تضم الأحزاب السياسية المعارضة والتي قدمت دعمها للإنقلاب الذي قام به الجنرال بوزيزي. ورأى هذه الأحزاب عدم ملائمة تنظيم هذه التظاهرات في الوقت الذي تراكم فيه متاخرات مرتبات الموظفين بعدة شهور.

-94 وفي 12 إبريل 2004 بعث لى الرئيس السابق السيد إنج فيليكس باتاسي الذي يعيش في المنفى في توجو خطاب كتب فيه "أن القمم تتتابع الواحدة تلو الأخرى وأن الزمن يمضي وإن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى الذي يزداد تفاقما يوماً بعد يوم يبدو وكأنه لا يسترعي انتباه مؤسستنا الموقرة التي يظهر أنها تتعاش مع الأمر الواقع هذا". ويرفض السيد باتاسي عملية العودة إلى النظام الدستوري التي تجري حالياً. ومؤكداً أن هذا "البديل يشكل سابقة خطيرة ستنهي الطريق من دون شك إلى الكفاح المسلح". ودعا الاتحاد الإفريقي إلى اتخاذ موقف صارم "وإلا سيكون مسؤولاً عما سيجرى في جمهورية إفريقيا الوسطى والإقليم الفرعى".

-95 وفي إطار العملية الانتخابية أُعلن رئيس الدولة - وباعتماد من المجلس الوطني الإنقالي، إصدار النص المتعلق باللجنة الانتخابية المشتركة المستقلة والذي يجعل من هذه المؤسسة الهيكل المكلف - بالتعاون مع وزارة الداخلية - بإعداد وتنظيم ومراقبة الانتخابات والاستفتاء. وتتص الععملية الانتخابية على إجراء استفتاء دستوري في الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر 2004، متبعاً بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في يناير 2005 والإنتخابات الخاصة بمجالس البلديات، خلال السادس الأول من 2005.

-96 غير أن العديد من الأحزاب السياسية والنقابات المركزية اعترضت على النص النهائي متهمة الجنرال بوزيزي بمحاولة سد الباب أمام العملية الإنقالية والعملية الانتخابية. وتندد هذه الأحزاب، على وجه الخصوص، بعدم�احترام مبدأ إستقلالية اللجنة الانتخابية المشتركة المستقلة والسماح للولاة ورؤساء الدوائر بالمشاركة فيها كأعضاء. ويساور هذه الأحزاب الفلق إزاء ما ستؤول إليه النصوص الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية، لا سيما الدستور وقانون الانتخابات والقوانين بشأن الأحزاب السياسية والحكم المحلي. وترى الأحزاب هذه أن "النهج المتبعة من الحكومة ينال بشكل خطير من مبدأ إدارة المرحلة الإنقالية على أساس توافق الآراء.

-97 - وفي مارس 2004 وعلى هامش الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي، قامت المفوضية بتنظيم مشاورات غير رسمية مع وزير خارجية كل من الكونغو والجابون اللذين ترأس بلدهما المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والقديمة لدول وسط إفريقيا على التوالي. وإن هذه المشاورات التي تستهدف موافقة أعضاء وموافق كل من الاتحاد الإفريقي والإقليم بشأن الوضع في جمهورية وسط إفريقيا إنما هي في إمتداد القرار الذي اعتمدته المجلس في مايو 2003، بشأن جمهورية إفريقيا الوسطى.

-98 - يظل الوضع الأمني مترازعاً كما تشهد على ذلك حادث 17 إبريل التي إشتبكت فيها القوات المسلحة لوسيط إفريقيا معززة بقوات السلم التابعة للمجموعة الاقتصادية والقديمة لوسيط إفريقيا مع عناصر تنتمي سابقاً إلى الجنرال بوزيزي المتمرد، شمال بانجي، وقد أدت هذه الإشتباكات - حسب الحصيلة المعلن عنها - إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح نحو 15 آخرين وكانت هذه العناصر البالغ عددها نحو 500 رجلاً، من الجنسية وسط الإفريقية والتشادية قد طلبت بأن تدفع لها "علاوات تعويضية" جراء لما قدمته من الدعم لجنرال بوزيزي في عملية الإستيلاء على الحكم. وبفضل السلطات التشادية قبل المتمردون حشدهم في موقع معينة وبذلك عاد الهدوء ليسود في بانجي.

-99 - وفي الختام يظل الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى هشاً. ومن هنا يتquin تكثيف الجهود وتنسيقها على نحو أفضل لدعم عودة السلام والاستقرار في هذا البلد. ولقد أكد مجلس السلم والأمن المنعقد في 25 مايو 2004، في أديس أبابا في دورته التاسعة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات - أكد على ضرورة مبادرة جميع الأطراف الوسيط إفريقيا بما فيها الجنرال بوزيزي إلى إيجاد الظروف المواتية للعودة الحقيقة إلى النظام الدستوري، عن طريق تنظيم انتخابات حرة وشفافة. وأشار المجلس، في هذا الصدد، إلى الإعلان الصادر في ليبرفيل يوم 25 إبريل 2003 عن الجنرال فرانسوا بوزيزي بعد مشاركته في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نهاية المرحلة الانتقالية.

#### ح) ساوتومي:

-100 - استمرت المفوضية - خلال الفترة قيد البحث - في متابعة تطور الوضع في ساوتومي، بالأخص تنفيذ مذكرة يوم 23 يوليو من سنة 2003، الموقعة بعد انقلاب 16 يوليو 2003.

-101 - شاركت المفوضية - بوصفها عضواً قانونياً في لجنة الضمانات والمساندة المكلفة بتنفيذ المذكرة في الدورة الثالثة التي عقدتها هذه اللجنة، في 13 - 14 إبريل ، برئاسة السفير نالسن كوزمى الأمين العام المساعد للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. وقام مبعوثي الخاص السيد فرانسسكو ماديرا بقيادة وفد الاتحاد الإفريقي.

102- خلال دورتها، ناقشت اللجنة التحضيرات للمحفل الوطني الذي سينظر إلى مجموع المشاكل السياسية والمؤسسية والإقتصادية والاجتماعية للجزيرة ومشاكل المؤسسة العسكرية والقوات شبه العسكرية وكذا وضع عناصر الكتبية القديمة المعروفة بـ بوفالو ، واعتمد قانون حول استخدام الموارد النفطية. وقدم الإجتماع آراء ووصيات حول هذه المسائل التي ستعرض على الدورة الوزارية، التي تأجلت مرارا قبل أن يتقرر عقدها الآن في بداية شهر يوليو لتتزامن مع نهاية المحفل الوطني. وأود أن أطلع المجلس على أن الاتحاد الإفريقي قرر تقديم مساهمة مالية لمساعدة في تمويل ميزانية لجنة الضمانات والمساندة .

103- وعلى هامش الدورة الثالثة هذه التقى وفد الاتحاد الإفريقي بالسلطات والعناصر السياسية والعسكرية في ساوتومي. ولم يكن بالإمكان الإتصال بممثلي قدماء كتبية بوفالو نظرا لغيابهم عن الجزيرة. وفضلا عن الوضع العسكري، إتضح أن أحد المشاكل التي تواجه جمهورية ساوتومي الديمقراطية تتمثل في صعوبة بين الرئيس فراديك دى منانس المنتوى إلى الحركة من أجل الديمقراطية/قوة التغيير ( 27 مقعدا في المجلس الوطني ) ورئيسة الوزراء، السيدة ماريا داس نيفاس عضو الإنلاف الذي يضم حركة تحرير شعب باوتومي وبرنسيب ( 24 مقعدا في المجلس ) والعمل الديمقراطي المستقل ( أربعة مقاعد ). ويعيب الخصوم السياسيون على الرئيس فراديك دى منانس إخلاله باستمرار لصلاحيات رئيسة الوزراء وعدم إحترامه لمبدأ الفصل بين السلطات، مما تسبب في عدم الاستقرار السياسي في البلد. غير أن العناصر الفاعلة كلها تجمع على ضرورة تنظيم المحفل الوطني الذي تجرى التحضيرات له.

104- إن هذا المشكل السياسي الكامن عاد يطفو إلى السطح على شكل أزمة بين رئيسة الوزراء السيدة ماريا داس نيفاس ووزير الخارجية والموارد الطبيعية، كلاهما من الحركة من أجل الديمقراطية/قوة التغيير واشتدت الأزمة بحيث هددت رئيسة الوزراء بالإستقالة إذا لم يطرد الوزيران. ومن ثم قدم جميع الوزراء المنتسبين إلى الحركة هذه إستقالتهم ككل. وسعيا للخروج من هذا المأزق إضطر الرئيس فراديك إلى تعين وزيرين آخرين للخارجية والتعاون.

105- وتتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الحادى عشر العادى لرؤساء الدول والحكومات للمجموعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا كلف كلا من الجابون وجمهورية الكونغو وأنجولا بمتابعة الوضع في ساوتومي وبرنسيب. ووفقا لهذه الولاية وصل وزير الخارجية الجابوني والكونغولى إلى ساوتومى فى 12 مارس 2004. وحيث بهذه المناسبة جميع الأطراف السياسية الفاعلة على العمل معا لدعم مسار التطبيع الجارى حاليا.

ط) غينيا الإستوائية:

106- في بداية مارس 2004 تم القبض على مجموعة من المتهمين بالتخريب لعملية إنقلاب في غينيا الإستوائية. واتهم الرئيس أوبيانج نجاما المعارض وسيفiro موتو نساه المقيم بالمنفى في إسبانيا ، بالوقوف وراء هذه العملية. وقد رفض المعنى هذه الإتهامات. والجدير بالذكر أن الرئيس أعلن بعد قليل من القبض على المرتزقين في مالابو أن المتهمين سيحاكمون أمام " محكمة ذات سمعة دولية " وأنه يجوز إعدامهم إذا ثبت أنهم متتبون.

107- وبعد قليل من هذا الإعلان عن محاولة إنقلابية، أشارت السلطات الزيمبابوية، من جهتها أنها احتجزت طائرة في مطار هراري على متنها 67 رجلا تستعد لمغادرة المطار إلى غينيا الإستوائية. وتم القبض على 70 شخصا واعتقالهم في زيمبابوى أين سترجرى تحقيقات قضائية بشأنهم.

108- وفي 22 مارس وصل وفد من الإتحاد الإفريقي على رأسه نائب رئيس المفوضية إلى مالابو للإطلاع على الوضع. والتى الوفد بهذه المناسبة بالرئيس أوبيانج نجاما ومسؤولين آخرين في البلد. واستطاع الوفد أن يلتقي بالسيد نيك دو توات، قائد مجموعة المرتزقين، بحضور العديد من المسؤولين من البلد، منهم وزير الخارجية ورئيس المجلس الوطنى وبعض القائمين على الشؤون الأمنية. وخلال هذا اللقاء اعترف السيد دو توات بمسؤوليته عن الأعمال المنسوبة إليه معلنًا عن أسفه لها وطالبا الرأفة من سلطات غينيا الإستوائية.

109- وفي 13 إبريل 2004 كان لى لقاء بسفيرى غينيا الإستوائية وزيمبابوى فى أديس أبابا وبمثلى سفارتى ناميبيا وجنوب إفريقيا حيث إن بعض المرتزقين المعتقلين المشاركون فى الإنقلاب يحملون جنسية البلدين المذكورين. وبهذه المناسبة أكدت على إقامة تعاون أوسع بين الدول الأعضاء للتخلص من آفة الإرتزاق التى تشكل تهديدا على استقرار الدول الإفريقية.

110- ومن هذا المنظور تعزم المفوضية إتخاذ مبادرات تكيف إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن إزالة الإرتزاق المعتمدة في ليرفيل في يوليو 1977 لجعلها أكثر إنسجاما مع التطورات التي حصلت في القارة منذ ذلك الوقت. ويندرج هذا الجهد في إطار السياسة الأفريقية المشتركة في مجال الدفاع التي تنص على إيجاد آلية البحث الدورى للوثائق القارية ذات العلاقة بقضايا السلم والأمن.

111- وزيادة على ذلك، أود أن أطلع المجلس على أن الإنتخابات التشريعية وانتخابات المجالس البلدية تم إجراؤها كما كان متوقعا في غينيا الإستوائية في 25 إبريل. ولم يسجل أى حادث. بيد أنه بعد مضى شهر من ذلك الوقت - وبالتحديد في الليلة من 28 إلى 29 شنت مجموعة من المتمردين هجوما على ثكنات عسكرية في جزيرة كوسكو. وذكرت سلطات غينيا الإستوائية أنها قتلت خمسة من المهاجمين واعتقلت خمسة

آخرين مضيفة أن الوضع في جزيرة كوسكو وفي بقية البلد يسوده الهدوء والطمأنينة.

112 - ومن جهة ثانية أود أن تسرعى إنتباх المجلس إلى الخلاف القائم بين غينيا الإستوائية والجابون بخصوص جزر مبانيتى وكونجا وكوكوتيا. وسعيا من البلدين للتوصل إلى تسوية سلمية ومرضية التمس الطرفان في يوليول 2003 - وعلى هامش مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في مابوتا - وساطة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذى قبل بهذا الطلب. وعهد الأمين العام بهذه القضية إلى السيد إيف فورتيا الذى التقى مرات عديدة بوفدى كل من الجابون وغينيا الإستوائية في جنيف ونيويورك. وقد تم إستقباله في 7 و 8 يونيو من قبل الرئيس أوبييانج نجاما ومن الرئيس الحاج عمر بونجو أوديمبا في 9 و 10 يونيو. وفي أعقاب هذه المباحثات صرخ " أن الوساطة تخطو خطوات إلى الأمام وأن الحلول يتم النظر فيها".

#### ى) كوت ديفوار:

113 - في أعقاب التوقيع على اتفاق ليناس ماركوس يوم 24 يناير 2003، سجل تقدم مشجع نحو إستعادة السلم والإستقرار في كوت ديفوار. غير أنه منذ شهر مارس الفارط، توقف التقدم هذا نتيجة سلسلة من الحوادث. وينبغي بالأخص الإشارة إلى أنه تم في 4 مارس 2004 تعليق سبعة وزراء من الحزب الديمقراطي لكورت ديفوار، لمشاركةهم في الحكومة بسبب الخلاف القائم بين هذا الحزب ورئيس الدولة، وتكونين إنئتلاف ظاهري يدعى " أنصار ماركوس " أو مجموعة السبع " ويضم أربعة أحزاب سياسية، لا سيما الحزب الديمقراطي لكورت ديفوار وتجمع الجمهوريين والإتحاد من أجل الديمقراطية والسلم في كوت ديفوار وحركة قوى المستقبل وكذا الحركات الثلاث المتمردة سابقا وهى الحركة الوطنية لكورت ديفوار والحركة الشعبية للغرب الكبير والحركة من أجل العدل والسلم، ونشاط " صغار الوطنيين " وهو التجمع المتألف من الشباب الذين يساندون الرئيس جباجبو والذى ساهم فى زيادة التوتر، وفشل عملية نزع الأسلحة المعلن عنها في 10 مارس 2004 في ياموسوكرو، فضلا عن آثار عملية قمع المسيرة التي قررتها " مجموعة السبع " في أبيدجان في 25 مارس وامتداداتها في يومي 26 و 27 مارس 2004. واحتاجا على عملية القمع هذه علق إنئتلاف الماركوسين مشاركته في حكومة المصالحة الوطنية.

114 - أعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة عن بالغ قلقهم إزاء أعمال العنف هذه وطلب إلى الأطراف الإيفوارية العمل - من دون قيد أو شرط - على ضمان التطبيق الكامل لاتفاق ليناس ماركوس. وأعرب مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي المجتمع في دورته الثالثة يوم 27 مارس 2004 ، عن أسفه للخسائر في الأرواح التي أدت إليها أعمال العنف هذه

ودعا جميع الأطراف إلى التحلى بضبط النفس وإستئناف الحوار السياسي والعمل معا، على التنفيذ غير المشروط لاتفاق ليناس ماركوس.

115- وطلبت لجنة متابعة اتفاق ماركوس التى يمثل الإتحاد الأفريقي فيها ممثلى الخاص فى كوت ديفوار، السيد أندري ساليفو، طلبت تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى أحداث 25 و 27 مارس 2004. وبالمثل فقد أعلن كل من رئيس دولة كوت ديفوار ورئيس وزرائها عن مساندتهما فكرة إنشاء هذه اللجنة. وقد إستجاب الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الطلب وطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الإسراع بهذا التحقيق.

116- تمت إحالة تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن فى 14 مايو. وأكد أعضاءه أهمية وضع حد للإفلات من العقوبات وقدموها دعمهم لمبادرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة مكلفة بالتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان فى كوت ديفوار منذ بداية التمرد المسلح.

117- وفي 18 مايو قرر رئيس دولة كوت ديفوار تعليق دفعات مرتبات وزراء "مجموعة السبع" لشهر مايو وإلغاء الإجراءات المتعلقة باليوانهم فى أبيدجان وإسترجاع السيارات الرسمية التى كانوا يستخدمونها. وقرر أيضا إخضاع حركات أعضاء الحكومة إلى الخارج بتاريخ منه فقط. وفي مرسوم نشر فى 19 مايو أقال الرئيس ثلاثة وزراء من المعارضة من وظائفهم منهم السيد جيروم سور وزير الدولة المكلف بالإتصالات والأمين العام للقوى الجديدة، اللذين استبدلا - بصورة مؤقتة - بثلاثة أعضاء آخرين فى الجبهة الشعبية لكتوت ديفوار، حزب الرئيس جاباجبو، وفي 20 مايو أعلنت قيادة "مجموعة السبع" أن هذه القرارات "لا غية وباطلة ولا يمكن الإحتجاج بها بالنظر على إتفاقيات ليناس ماركوس وإتفاقيات أكرا الثانية".

118- يستعرض مجلس السلم والأمن الوضع فى كوت ديفوار خلال إجتماعه العاشر المنعقد فى أديس أبابا. وفي هذه المناسبة أعرب عن أسفه الشديد للمأزق الذى آتى إليه الأزمة مؤكدا أن أي عمل من طرف واحد سيؤدى حتما إلى تفاقم الوضع وتأخير عملية السلام. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الأعمال الإستفزازية والمذابح وإنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ بداية الأزمة. وفي هذا الصدد طلب مجلس السلم والأمن من جديد إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان الإسراع بالتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان فى كوت ديفوار. وناشد المجلس أيضا الأطراف الإيفوارية التحلى بالإرادة السياسية والعمل على التطبيق الكامل وغير المشروط لاتفاق ليناس ماركوس وتهيئة الظروف الملائمة لعودة جميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى حكومة المصالحة الوطنية مؤكدا، فى هذا الصدد، ضرورة الإحتفاظ بتشكيل الحكومة وسلمتها، بما فى ذلك رئيس الوزراء

المتفق عليه. وقد فوض المجلس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بإتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الإستئناف الفعلى والفورى لأنشطة الدولة فى كوت ديفوار وتقديم التقرير عما أحرز من تقدم فى هذا الصدد إلى الدورة الحالية للمؤتمر.

119- ردا على أحكام بلاغ مجلس السلم والأمن المتعلقة بتشكيل وسلامة حكومة المصالحة الوطنية، بعثت سفارة كوت ديفوار في أبيس أبابا مذكرة شفوية إلى المفوضية، تؤكد فيها " أنه نظرا لأن إتفاق ماركوس لا يتضمن أي حكم ينص على تعين ممثل الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق على أساس قيمتهم الشخصية إلى مناصب وزارية، بل وحتى إلى منصب رئيس الوزراء، فمن الواضح أن قرار مجلس السلم والأمن الذي يشير بالإختصار إلى عودة الوزراء المبعدين عن الحكومة من شأنه أن يثير تأويلات متحيزه قد تؤدى إلى تفاقم الوضع السياسي الذى يظل هشا إلى حد الآن في البلد".

120- وفي الخلاصة أود أن أكرر إستعدادى للعمل جنبا إلى جنب مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والشركاء الدوليين، على مواصلة الجهود الرامية إلى تيسير الإستئناف الفعلى لعملية السلام فى كوت ديفوار. وأود بوجه خاص أن أسهم فى تعزيز الحوار والتفاهم بين قادة بلدان الإقليم.

#### ك ) ليبيريا:

121- منذ التوقيع على إتفاق السلام الشامل فى أكرا فى 18 أغسطس 2003 وما عقبه من التسليم السادس للسلطة فى 14 أكتوبر 2003 من جانب الحكومة المؤقتة التى كان يرأسها السيد موزس بلاج إلى الحكومة الليبية الوطنية الإنقلالية بقيادة الرئيس تشالز جيدى براينت - تم إحراز تقدم ظاهر وملموس نحو التنفيذ الكامل لإتفاق السلام الشامل على وجه الخصوص وتطور عملية السلام بوجه عام. غير أن الأمر يحتاج إلى القيام بأكثر ضمانا لاستمرارية عملية السلام.

122- على العموم تم إنشاء مختلف المؤسسات الواردة فى إتفاق السلام الشامل، بما فيها الفرع التنفيذي المشار إليه فى الإتفاق بالحكومة الليبية الوطنية الإنقلالية، والفرع التشريعى المشار إليه بالمجلس الوطنى التشريعى الإنقلالى بالإضافة إلى السلطة القضائية. وعلاوة على ذلك فقد تم تعين رؤساء وأعضاء مختلف اللجان - على نحو ما نص عليه إتفاق السلام الشامل: فمنهم من تأكد تعينه ومن ينتظر تأكيد الحكومة الليبية الوطنية الإنقلالية.

123- غير أن مسألة توزيع المناصب فى المجلس التشريعى الوطنى الإنقلالى والخدمة العامة على مختلف أطراف الإتفاق أضحى مصدر عدم استقرار بالغ الخطورة بحيث طالب بإلغاء هذه العملية قادة الفصائل المتحاربة، بالأخص حركة الليبيين المتحدين من أجل الديمقراطية وحركة مولد . إلا أنه فى أعقاب الزيارة التى قام بها فى مارس 2004 وسيط المجموعة

الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الجنرال عبد السلام أبو بكر وفريقه الذي يضم - فيما يضم - كبار موظفي هذه المجموعة ومفوضية الإتحاد الإفريقي، تم تسجيل تحسن ملموس في العلاقات بين الرئيس برانيت من جهة، وقادة الفصائل المتحاربة سابقاً ورئيس المجلس الوطني التشريعي الإنقلالي، من جهة ثانية. غير أن الخلافات لا زالت قائمة.

124- إن الصراع المستمر على القيادة داخل حركة الليبيريين المتحدين من أجل الديمقراطية الذي نشأ عن نزاع عائلي بين الزوج والزوجة، السيدة عائشة والسيد سيكو كوناه لا يزال مصدر فرق. ويخشى أن يكون له أثر سلبي على البرنامج الجارى تنفيذه حالياً حول نزع الأسلحة والتسریح وإعادة التأهيل وإعادة الإنداجم. وتبذل حالياً جهود لتسوية الأزمة.

125- لقد ترك الإهتمام على مسار البرنامج المذكور أعلاه قبل أن يتحول إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في أكتوبر 2005 على نحو ما نص عليه اتفاق السلام الشامل. وفي نهاية إبريل 2004 أدى اليمين أمام الرئيس برانيت الأعضاء السبعة في اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة قاضي المحكمة العليا. وأوضح الرئيس برانيت - بصفة قطعية - أن موعد الانتخابات لن يغير. وقد أكد هذا الموقف فريق الإتصال الدولي عندما قام الرئيس المنابر له وهم وزير خارجية غانا، ممثلاً للرئيس الحالى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس والإتحاد الإفريقي وزیر خارجية السويد ممثلاً للإتحاد الأوروبي رفقة مسؤولي الإيكواس والإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي، قام بمهمة تقييم إلى البلد في إبريل 2004. وبأئى هذا التأكيد من المجتمع الدولي في خلفية من النداءات الصادرة عن بعض الجهات في ليبيريا والداعية إلى تأجيل الانتخابات.

126- والجدير بالذكر أن المادة التاسعة عشرة من مجلس السلم والأمن والتي تنص على إجراء انتخابات في موعد لا يتجاوز شهر أكتوبر 2005، "تطلب إلى الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ومجموعة إيكواس وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي القيام - على أساس مشترك وحسب الإقتضاء - بإجراء الانتخابات القادمة في البلد مع متابعتها والإشراف عليها". وفي هذا الصدد، أوفد كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتعاون الدولي ببعثات تقييم احتياجات الانتخابات إلى ليبيريا في إبريل 2004. وخلصت بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة إلى نتيجة أن لجنة الانتخابات الوطنية المكونة حديثاً لا يتتوفر لها حالياً سوى القليل من القدرات المادية والبشرية لتنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بالتنقيف المدني والانتخابي وتسجيل الناخبين وإجراء الاقتراع وكذا إلى أن هذه الأنشطة لا يمكن إنجازها في الإطار الزمني المحدد من مجلس السلم والأمن ، ما لم تقدم مساعدة دولية شاملة. وتتجدر الإشارة إلى أنه خلال البعثة المذكورة أعلاه التي قام بها الرئيس المنابر لفريق الإتصال الدولي بشأن ليبيريا إلى مونروفيا في إبريل 2004 ، شرع الوفد في نقاش مع هؤلاء الخبراء

الدوليين المتواجددين على أرض الواقع فضلاً عن أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات. وخلال هذه الاجتماعات توجهت عناية وفد فريق الاتصال إلى الصعوبات التي تعانيها اللجنة الوطنية للانتخابات وقد تم خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي الأخير بشأن ليبيريا المنعقد في لندن في 11 مايو الاتفاق على أنه ستجرى مشاورات بين الوحدة الانتخابية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإيكواس، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي لرسم طريق المستقبل فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات.

127 - وعلى صعيد الأمن لعل المجلس التنفيذي يذكر أنه في انتظار الاستكمال شبه الكلي لنشر قوات بعثة الأمم المتحدة على مجموع البلد، فقد تم على العموم احترام اتفاق وقف إطلاق النار في منروفيا وأغلب أجزاء البلد. فلم يسجل وبالتالي أي اقتتال عبر أنحاء البلد . غير أنه أفادت التقارير بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار لا سيما داخل البلد ، من كل الفصائل الثلاث المتحاربة سابقاً. وشملت هذه الحوادث القتال المقطوع في ناحية نيمبا والذي دام من نوفمبر 2003 إلى إبريل 2004 وهي الفترة التي يجري فيها إعداد هذا التقرير.

128 - لقد أدي نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من وراء منروفيا والأحياء المجاورة لها التي كانت متمرزة فيها في البداية لشهر إلى تيسير عملية إنعاش برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج وتجدر الإشارة إلى أن البعثة الأممية هذه التي حاولت عبثاً في 7 ديسمبر 2003 الشروع في عملية نزع السلاح لم يتتوفر لها العدد الكافي من الجنود أي 5000 جندي . غير أنه عندما تم الشروع من جديد في عملية إنعاش برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج في 15 إبريل 2004 ، أوضحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن القوات التي نشرتها والبالغ عددها 13943 جندي كانت كافية لتحقيق أغراض العملية منذ 11 مايو 2004 بلغ إجمالي عدد الجنود التابعين للبعثة الأممية 14107 جندي والمنشوريين في جميع البلدان باستثناء أربعة. وقد كان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج الذي تم إنعاشه في 15 إبريل 2004 قد سبقه برنامج توعية مكثف موجه إلى المحاربين يشارك فيه قادة الفصائل الثلاث المسلحة وممثلي اللجنة الوطنية لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

129 - وفي 5 مايو 2004 ، في الوقت الذي يجري فيه إعداد هذا التقرير أعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنها استلمت بحلول 28 إبريل 2004 ما يربو عن 10653 سلاح من مجموع 41518 جندياً سابقاً من حركة الليبيريين المتحدين من أجل الديمقراطية وحركة MODEL وفصيلة GOL منذ بدء البرنامج كما جمعت أزيد من 3 ملايين طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و 5300 قطعة من الذخائر الأخرى. وتقييد التقارير أنه تم تجريد

سلاح نحو 8000 من قدماء المحاربين خلال المرحلة الأولى من عملية إنعاش البرنامج في إبريل إستناداً إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعلى إثر انتهاء هذه المرحلة في إبريل 2004 تم الإعلان عن بدء المرحلة الثانية من عملية نزع الأسلحة المقرر إجراؤها بعد تشييد المعسكرات الستة الإضافية في أماكن أخرى عبر البلد.

130- تتبعي الإشارة إلى أنه إذا تطلب تنفيذ الجانيين المتعلقين بنزع الأسلحة والتسريح 9 شهور، فإن الجانيين الآخرين من البرنامج أي إعادة التأهيل وإعادة الدمج سيتطلبان سنوات. وسيتوقف نجاحهما إلى حد بعيد على تدفق المساعدة الدولية. ومن الأهمية بمكان إنجاح هذا البرنامج الذي يتطلب مصروفات مالية كبيرة باعتبار أنه سيزيل دائرة العنف ويساعد على تهيئة بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات القادمة ويحول دون تفشي النزاع الليبيري من جديد إلى بلدي نهر مانو الاثنين بما في ذلك – سيراليون حيث يظل السلام فيها هشا فضلاً عن كوت ديفوار التي لم يتم تسوية النزاع فيها إلى حد الآن .

131- وعلى الصعيد الإنساني يلاحظ أن الأمم المتحدة وجهت في نوفمبر 2003 نداء مشتركاً للاضطلاع بأنشطة إنسانية. ولعبت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية دوراً رياضياً في توفير المساعدة الإنسانية العاجلة للغناة الضعيفة والمتأخرة من الحرب مثل اللاجئين والمرشدين داخلياً والنساء والأطفال . ولما أصبح السلم أمراً حقيقياً في واقع ليبيريا أخذ الآلاف من اللاجئين الليبيريين طريقهم إلى ديارهم في سلسلة من العودات التلقائية. وقد أوضحت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أنها تتوقع أن تزداد عمليات العودة التلقائية وتبلغ أوجها خلال الأشهر القادمة ، وأنها ستستمر على مستواها الأعلى خلال الأشهر الأولى من 2005. توقعاً للانتخابات المقرر إجراؤها في أكتوبر من نفس السنة. وفي أعقاب النداء العاجل الموجه للحصول على مبلغ 2ر39 مليون دولار لتمويل عملياتها في ليبيريا في 2004 والإعداد لعودة قرابة 150,000 لاجئ ليبيري خلال 2004 ، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة في 20 إبريل أنها استلمت مبلغاً إضافياً قيمته 11 مليون دولار من الحكومة الأمريكية علاوة على 3 ملايين دولار كانت قد استلمتها في وقت سابق. ومع ذلك فإن بلوغ الهدف رهن استلام مبلغ 25 مليون دولار إضافي.

132- لا يزال البلد يواجه أزمة حقوق الإنسان بالغة الخطورة حيث ذكرت التقارير أن أعضاء الفصائل المتحاربة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك شن هجمات على المدنيين والقتل والتزييف والاغتصاب والتحرش والسرقة والابتزاز وأعمال السخرة والاغتصاب وفرض القيود على حرية التحرك وحرية الأفراد من جانب أعضاء الفصائل المسلحة. ومن المتوقع أنه

مع نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأعداد كبيرة واستكمال عملية نزع الأسلحة ، فإن معدلات هذه الانتهاكات ستأخذ في التناقص. غير أنه من المتوقع استمرار هذه المشاكل في الأماكن المعزلة التي لم تنشر فيها قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة وتغيب فيها الشرطة والسلطة المدنية.

133 - تعمل كل من الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا – على نحو نشط – على إعادة البنية التحتية الاجتماعية وإعادة فتح المدارس في البلد وقد بذلك الحكومة أيضاً جهوداً حثيثة للإيفاء بمتطلبات أجور أعضاء الخدمة العامة ، ولم تتمكن إلى حد الآن من إتمام هذه المهمة نظراً للقيود المالية التي تعاني منها. وأدى الوضع الاقتصادي والمالي الصعب إلى حالات من التوتر الاجتماعي والإضراب من جانب عاملي الخدمة العامة والمعلمين والطلبة.

134 - اعتبار الوضع الصعب الذي يعيشه البلد حالياً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هناك حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعمه القوي مساندة لجهود الحكومة الرامية إلى إعادة تأهيل البلد وإعادة بنائه. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التعهد بمبلغ 520 دولار أمريكي في شهر فبراير الماضي لتعطية احتياجات الفترة الانتقالية حتى سنتين، وذلك خلال مؤتمر المانحين المنعقد في نيويورك . ومنذ ذلك الحين بذل كل من الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء الآخرون جهوداً كبيرة لتنفيذ البرنامج الذي يشكل خارطة الطريق نحو انتعاش ليبيريا وهي الخارطة التي يشار إليها أيضاً بـ "الإطار المؤقت المركز على النتائج" (RFTT).

135 - بذلت الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا جهوداً لمعالجة البعد الإقليمي للنزاع في ليبيريا . وفي هذا الإطار ، قام رئيس هذه الحكومة بزيارات إلى بلدان ذات أهمية حاسمة بما فيها – بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وسيراليون . وقد ساعدت هذه الزيارات على تحسين العلاقات بين ليبيريا وجيروانها وتبعة الدعم لمسار السلام في البلد. وساهمت الزيارتان إلى كل من غينيا وسيراليون في إحياء التعاون بين بلدان اتحاد نهر مانو وأعطت دفعاً لعملية التخطيط لاجتماع القمة المقرر في مايو 2004.

136 - وخلال اجتماع فريق الاتصال الدولي بشأن ليبيريا المنعقد في لندن في 11 مايو بحضور ممثل الاتحاد الأفريقي، أكد هذا الجهاز موقفه الداعي إلى ضرورة دعم جميع الدول في المنطقة عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل للحيلولة دون استخدام العناصر المسلحة أراضيها لزعزعة استقرار جيرانها، وكذا تعزيز التعاون الإقليمي. ورحب الاجتماع بالمؤتمر القادم لـ MR II ودعا رؤساء الدول إلى استعمال هذا الاجتماع كفرصة لمعالجة القضايا عبر الحدويدية.

137 - تم الإعراب أيضاً عن مشاعر القلق إزاء ما أوردته التقارير باستمرار استناداً إلى بعض القيادات المتحاربة من أن أسلحة الفصائل المتحاربة سابقاً يجري تهريبها عبر حدود ليبيريا المتاخمة لكوت ديفوار وسيراليون وتتجدر الملاحظة بأنه قبل هذا التطور كانت كل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

و بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعمل على وضع خطط وطرق مشتركة لزيادة فاعلية مراقبة الحدود. وتكون هذه الخطط والطرق مشتركة بين البلدان المعنية. ودعا اجتماع فريق الاتصال الدولي لليبيريا كلاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومة ليبيريا الوطنية والانتقالية وقادة الفصائل المتحاربة سابقاً إلى ضمانبقاء جميع الليبيرين وكافة أسلحتهم في ليبيريا في سياق برنامج نزع الأسلحة والتسريح.

138- ركز المجتمع الدولي أيضاً على أنشطة الرئيس السابق شارلز تيلور. وفي مارس 2004 رعت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في 12 مارس 2004 . ويدعو القرار جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى اكتشاف وتجميد أموال الرئيس تيلور السابق وأسرته وحلفائه . وقد تضمن التقرير الذي طلب إعداده مجلس الأمن إتهام السيد تيلور بالاستمرار في تحويل موارد الحكومة الليبيرية إلى صالحه في المنفي. وفيما يتعلق بالحظر على السفر المقرر من الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن أصدر علي الرغم من اعتراضه بتغيير الأوضاع في ليبيريا. قائمة من 47 أشخاص ، بمن فيهم كبار موظفي الحكومة السابقة فضلاً عن أعضاء القوات المسلحة السابقة، يعتبر أنهم يحتفظون بصلتهم مع السيد تيلور أو يفترض أنهم يدعمون مجموعات المتمردين. وفي الآونة الأخيرة جدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوباته بشأن الاتجار بالماس والأخشاب الليبيرية.

139- تظل مفوضية الاتحاد الأفريقي ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وعملية السلام ككل ، باعتبار ما قامت به من دور في السنة الماضية في المساعدة أولاً على تيسير مفاوضات السلام وإجرائها ثانياً في أكرا ، مما أفضى إلى توقيع الاتفاق هذا . وتحقيقاً لهذا الغرض ، فقد عينت مبعوثاً خاصاً لـ ليبيريا قام بالفعل بمهامتين في كل من ليبيريا والمنطقة وهذا زيادة على بعض موظفي المفوضية الذين تم إيفادهم إلى منروفا للتعرف - بوجه خاص - على القضايا السياسية والعسكرية الناجمة عن تنفيذ اتفاق السلام. ومع إقرار مجلس السلام والأمن في إبريل مقتراح مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء مكتب تابع للاتحاد الأفريقي في ليبيريا فإن قدرة هذا الخير على تنفيذ الاتفاق ستصبح معززة.

#### ل ) غينيا بيساو:

140- لعل المجلس يذكر أنه في أعقاب الانقلاب الذي حدث في 24 سبتمبر 2003 ، قام السيد فرانسيسكو ماديرا وزير شؤون رئاسة موزمبيق – بناء على طلب مني – بمهمة في غينيا بيساو في الفترة من 19 إلى 25 سبتمبر 2003 . وبهذه المناسبة أجري مبعوثي الخاص مشاورات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعض الدول في الإقليم.

141- خلال الفترة قيد الاستعراض فإن أخطر تطور تمثل في إجراء الانتخابات التشريعية في 28 مارس 2004 . وقد أذن هذا الاقتراع ببداية العودة إلى المؤسسات الديمقراطية في البلد.

142- ببناء على دعوة من سلطات جمهورية غينيا بيساو شارك الاتحاد الأفريقي في مراقبة انتخابات شهر مارس 2004 . وكان من المفترض إجراء هذه الانتخابات في يوم واحد ، يوم 28 مارس . ولكن نظراً لعدم تجهيز معدات التصويت في جميع مكاتب التصويت ، فقد اضطرت الحكومة إلى إجراء جولة أخرى في مقاطعة بيساو ، في 30 مارس وسعي 12 حزبا سياسيا وثلاثة تحالفات لنيل أصوات الناخبين. وانتخبت الدوائر الانتخابية لغينيا بيساو 100 نائب فيما تقرير منح مقعدين آخرين إلى أعضاء الشتات.

143- تم إيفاد 104 مراقبين من البرتغال والبرازيل والسنغال وموريتانيا والولايات المتحدة واتحاد روسيا ومنظمات منها مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والمجموعات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي الندي لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأفريقي.

144- وفي البلاغ الختامي الصادر في نهاية الانتخابات التشريعية أعرب المراقبون الدوليون عن ارتياحهم للسير الحسن للاقتراع الذي ميزته روح المدنية والشفافية والمشاركة الكثيفة للسكان في قطاع بيساو في يومي 28 و 30 مارس. ولاحظ المراقبون الدوليون أيضا أن اقتراع 28 مارس 2004 جري بكل حرية وعدالة وشفافية على الرغم من بعض أوجه النقص في التنظيم. وقد حيّا مجلس الأمن للأمم المتحدة أيضا حسن تنظيم الانتخابات التشريعية وشجع شعب غينيا بيساو على الاستمرار في العمل على إنجاح المصالحة الوطنية.

145- عارضت بعض التشكيلات السياسية النتائج المؤقتة التي صدرت في 4 إبريل عن اللجنة الوطنية للانتخابات وأودعت ادعاءاتها بشأن المخالفات التي لوحظت قبل الاقتراع وأنباءه وبعده لدى اللجنة الوطنية للانتخابات وأمام جو التوتر الذي أثارته هذه المنازعات أدى كل من الرئيس السنغالي ورئيس الرأس الأخضر زيارة دامت بضعة ساعات إلى بيساو في 5 إبريل 2004 لحمل الأطراف إلى التعقل. وفي الوقت ذاته أنشأ المجلس الوطني الانتقالي في 7 إبريل لجنة تحقيق لكشف المخالفات التي ذكرتها مختلف الأطراف وإعداد تقرير بشأنها يحال على المحكمة العليا.

146- في 21 إبريل أكدت المحكمة العليا نتائج الانتخابات التشريعية . غير أنها صحت الأرقام المتعلقة بالمشاركة إذ زادت بما كانت عليه . ولم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة . إلا أن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر الحزب الوحيد سابقا تصدر الأحزاب الأخرى حيث نال الأغلبية النسبية من 45 مقعدا . وحصل حزب التجديد الاشتراكي وهي تشكيلة الرئيس السابق السيد كومباديالا على 35 مقعدا . وفاز الحزب الاشتراكي والديمقراطي الموحد التابع لرئيس الوزراء السابق السيد فرانسيسكو فادول ب 17 مقعدا . وحصل الاتحاد الانتخابي الذي يشكل ائتلافا من ضمنه أحزاب صغيرة على مقعدين فيما أحرز التحالف الشعبي الموحد

المكون من حزبين مقعدا واحدا وأما المقعدان المتبقيان والمخصصات لمواطني غينيا بيساو المتواجددين في الشتات فقد ظلا شاغرين.

147- إن المجلس الوطني الشعبي الجديد الذي قلد السلطات في 7 مايو 2004 يشن هكذا فترته التشريعية التاسعة منذ استقلال غينيا بيساو وتنتهي بذلك ولاية المجلس الوطني الإنقالي وتحول اللجنة العسكرية إلى جهاز استشاري لدى الرئاسة.

148- ومن دواعي سروري أن توافق الآراء الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية الثلاثة والائتلافان الحاصلان على مقاعد النيابة سمح لرئيس الجمهورية بتعيين السيد كارلوس جومس جونير رئيس الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر في منصب رئيس الوزراء.

149- لقد أظهرت غينيا بيساو التي تحتاج إلى مساعدة دولية عاجلة لإنعاش اقتصادها قدرتها على تجهيز مؤسسات ديمقراطية موثوق بها . كما أكدت عزمها على استعادة جو الثقة اللازم توفيره لاستئناف التعاون الدولي وسأواصل – بالتشاور مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان الإقليم والشركاء الدوليين – تقديم دعم الاتحاد الأفريقي لهذه الجهدود واستكمال عملية العودة إلى النظام الدستوري.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2004

# Report of the chairperson of the commission on conflict situations in Africa

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4361>

*Downloaded from African Union Common Repository*